الأخبار
al-akhbar

الإثنين 29 حزيران 2026
العدد 8511 السنة العشرون
Lundi 29 Juin 2026 no 5811 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

كأس العالم | 12

خلاصة الدور الأول
مونديال الأهداف و«الكوارث» وخيبة العرب

لن نغفر لكم... فأنتم تدرون ما تفعلون! 2

أوراق المفاوضات أُعدت قبل 2 آذار، والعدو رفض تعديلها رغم فشل الحرب
الملحق السري يسمح للعدو بالبقاء والحركة مع رقابة لصيقة على الجيش

«لا تلعبوا بالجيش ولا تمزحوا بإقالة قائده»
بري: أسوأ من 17 أيار... ولن يُنفّذ 3

أميركا - إيران
مذكرة التفاهم تحت الاختبار
8 - 9

لا يبدو ان الإدارة الاميركية تسعى إلى إسقاط مذكّرة التفاهم مع إيران، او الانسحاب منها مباشرة، بل إلى تفريغها تدريجياً من مضمونها العملي (ارشيف)

الحرب الكونية ضد المقاومة

لن نغفر لكم... فأنتم تدرون ما تفعلون!

◄ أوراق المفاوضات أُعدّت قبل 2 آذار... والعدو رفض تعديلها رغم فشل الحرب

◄ الملحق السري يعطي العدو حقّ البقاء والحركة مع رقابة لصيقة على الجيش

إبراهيم الأمين

لا يهمّ نوع النعوت التي يمكن إطلاقها على خطوة سلطة الوصاية الأميركية - السعودية بالذهاب إلى اتفاق يجعلها خاضعة، هذه المرة، لوصاية ثالثة تمثّلها إسرائيل. المهم أن بين أركان السلطة في لبنان من يستسهل جرّ البلاد إلى حرب أهلية، فقط لإرضاء سادة الخارج الذين أوصلوهم إلى مواقعهم. وهو تحديداً ما قام به الرئيسان جوزيف عون ونواف سلام، ومعهما مجموعة من المرتزقة الذين عملوا على تمرير اتفاقية استسلام في الولايات المتحدة.

هذه الاتفاقية لا يمكن لأركان هذه السلطة الادعاء بأنها أُعدّت في اللحظة الأخيرة. وهناك كثير من الأدلة على أن معظم الأوراق الخاصة بالمفاوضات ملفات الانسحاب من الجنوب وإعادة الإعمار والاستقرار فيه، بشرط واحد: نزع سلاح المقاومة في كل لبنان.

ولأن هذه المعركة تحتاج إلى أكثر من اتفاق وتواقيع، فقد سعت سلطة الوصاية، بالتعاون مع إسرائيل، إلى رفع مستوى الضغط عبر الطلب من قوى سياسية لبنانية، في مقدمها «القوات اللبنانية»، بالعمل مع «قنوات الفتنة» الممثلة بـ«المؤسسة اللبنانية للإرسال» و«الجديد» و«MTV»، وجوقة من السياسيين والإعلاميين، لإطلاق حملة مفتوحة ضد المقاومة وسلاحها. ولم يتوقف الأمر عند حدود المواقف والإسرائيليين، يستند إلى أن الحرب على إيران ستكون خاطفة، وأن النظام فيها سيسقط سريعاً، كما سيجري الإجهاز على حزب الله في وقت وجيز. وعليه، فإن الاتفاقية كما خُرجت، كانت تتناسب مع نتائج افتراضية للحرب المجنونة.

ومع اندلاع الحرب، سارع عون إلى القيام بما هو مطلوب منه، لجهة إعلان استعداده الفوري للتفاوض المباشر مع إسرائيل وعلى أعلى مستوى، وهو ما دفع الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى طرح فكرة اللقاء بين عون ورئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو. وطوال الأسابيع الأولى من الحرب، كان أركان سلطة الوصاية يكررون ما ينقله الأميركيون لهم عن أن الحرب على وشك الإجهاز على إيران. في المقابل، طلبت وأشنطن من حلفائها في لبنان رفع مستوى التصعيد السياسي والإعلامي ضد حزب الله، والتحريض عليه، وتحميله مسؤولية كل ما يجري.

وفي ما يتعلق بالأوراق أيضاً، كانت حكومة العدو قد أطلقت برنامج عمل عبر مراكز أبحاثها، لرسم خارطة طريق لتفكيك البنية السياسية والاجتماعية والصحية والمالية لحزب الله في لبنان، باعتبار ذلك متطلباً أساسياً بعد إنهاء قدراته العسكرية والأمنية. وهو ما تولّت المنسقة السابقة للأمم المتحدة في لبنان، يانين هينيس - بلاسخارت الإشارة إليه في إحاطة قدّمتها إلى مجلس الأمن الدولي، حيث تجاوزت حدود التفويض الممنوح لها، وتبنّت رؤية العدو التي كان يعمل عليها السيناتور الصهيوني هينيدسي غراهام مع فريقه اللبناني الذي يشمل أنطون الصحناوي و«ثوّاب السفارة» في بيروت، لتفكيك حزب الله بصورة شاملة، وصولاً إلى تهيئة الظروف التي قد تؤدي إلى تهجير جزء واسع من شيعة لبنان إلى الخارج.

عملياً، الاتفاق الذي جرى توقيعه كان مُعدّاً بتاريخ سابق لـ2 آذار، وقد رفض أركان سلطة الوصاية الاعتراف بالنتائج الأولية للحرب، التي كشفت فشل المشروع الأميركي - الإسرائيلي سواء في إيران أو في لبنان. ومع ذلك، يبدو أن هذه السلطة تريد الذهاب بعيداً، وهو ما تـوّلاه، إلى جانب الأميركيين، الموفد السعودي يزيد بن فرحان، الذي عزّز خلال الأسابيع الأخيرة هذا التوجه، مؤكداً أمام كل من يعملون معه من سياسيين وإعلاميين ورجـال أعمـال بـضـرورة المـضي في المعركة لنزع سلاح حزب الله. ولم يكن بيد كل هـؤلاء من حيلة سوى ربط ملفات الانسحاب من الجنوب وإعادة الإعمار والاستقرار فيه، بشرط واحد: نزع سلاح المقاومة في كل لبنان.

مسيرة العاشر من محرم في الضاحية الجنوبية لبيروت (مروان بو حيدر)

حتى لحفظ ماء وجه من يعمل معهم في لبنان.

وقد تبيّن من وقائع المحادثات التي جرت في وأشنطن أن كل الحديث عن «مفاوضات صعبة وشاقة وقاسية» لم يكن أكثر من مسرحية، وأن النقاش الفعلي انحصر في محاولة الوفد العسكري حسم الأمور في أطارها الواقعي، عبر طلب تحديد دقيق للمناطق التجريبية على أن تكون في المناطق المحتلة أولاً، ثم في المناطق الواقعة ضمن نطاق عمل قوات «اليونيفل»، إضافة إلى بحث ملف المصطلحات والتعريفات الخاصة بما يجري على الأرض، وصولاً إلى آلية التنسيق. إذ كان الجيش واضحاً في رفضه التنسيق المباشر مع جيش الاحتلال، وأصر على وجود وسيط أو أكثر على الأرض.

لكن حقيقة الأمر أن بنود الخطة الأمنية التنفيذية تتضمن مجموعة من الأمور التي كان الوفد طالب بها منذ اليوم الأول، ولم يكن معنياً من مجمل الاتفاق إلا بها، وهي تشمل عدة نقاط منها:

أولاً: أن إسرائيل هي وحدها من تحدد نطاق «المناطق التجريبية»، من دون أن تلتزم بجدول زمني، بل تُبقي الأمور مفتوحة إلى حين تنفيذ لبنان لكل ما هو مطلوب منه، ما يعني عملياً غياب أي انسحابات تلقائية، وربطها بالكامل بالحاجة الإسرائيلية وتقييم النتائج على الأرض.

ثانياً: أن إسرائيل هي التي تحدد ما هي المناطق المشمولة بالمنطقة الأمنية وما هي خارجها، وهي التي تضع جدول الأعمال الذي يُفترض بالجيش اللبناني تنفيذه، مع تثبيت حرية حركة جيش الاحتلال في كل المنطقة المحتلة بذريعة حماية المهمة (اقرأ: تدمير المزيد من القرى والمنازل).

ثالثاً: يقوم الجيش بمهمات داخل «المناطق التجريبية» وفق جدول أعمال تضعه إسرائيل ويتم نقله عبر الجانب الأميركي، ويشمل ذلك خرائط ومواقع محددة يُطلب التعامل معها وإزالتها. وتُنفَّذ هذه الإجراءات بإشراف مباشر من فريق عسكري أميركي موجود على الأرض في لبنان، على أن تحتفظ إسرائيل بحق التحقق من دقة ونتائج هذه العمليات. ويتم ذلك عبر السماح لقوة عسكرية إسرائيلية بمرافقة الفريق الأميركي لتفقد المنطقة التجريبية، وفي حال اعتبرت إسرائيل أن التنفيذ يجري بصورة مرضية، تُقدم على خطوة الانسحاب.

رابعاً: يتم ربط عودة السكان إلى قراهم أو إطلاق مسار إعادة الإعمار بالانتهاء من هذه العملية، مع منع أي عودة قبل ذلك، وإلزام السلطة اللبنانية بتنفيذ جميع الإجراءات المطلوبة ضمن هذا الإطار.

خامساً: يجري إنشاء آلية بإشراف الولايات المتحدة تتولى التدقيق في أوضاع الجيش اللبناني داخلياً، استناداً إلى معلومات استخباراتية إسرائيلية تتعلق بلائحة مطولة من الضباط والجنود الذين تزعم إسرائيل أنهم خاضعون لنفوذ حزب الله أو يعملون بتوجيهاته. وتتضمن هذه الآلية التزام الدولة اللبنانية بإقالة كل من يرفض التعاون مع هذه اللجنة، وصـولاً إلـى إقـالـة قـيـادة الـجـيش اللبناني في حال رفضت تنفيذ كامل بنود الاتفاق.

سادساً: وضع إطار قانوني عربي ودولي للتثبت من قدرة الحكومة اللبنانية على ملاحقة عمليات نقل الأموال إلى حزب الله، سواء عبر مؤسسات أو أفراد، وفتح ملف التحويلات المالية بشكل كامل، ومنع أي تدفقات مالية تُبرّر بدعم إعادة الإعمار. كما يُطرح إنشاء آلية لصندوق مالي تحت سلطة الحكومة اللبنانية وبإشراف أميركي، بهدف التدقيق في مصادر الأموال وضمان عدم وصولها إلى أي جهة مرتبطة بحزب الله.

> سلطة الوصاية تشارك في الهجوم الأميركي - الإسرائيلي المضاد على مذكرة التفاهم لتغيير مسارات هرمز وتجديد الحديث عن الصواريخ و«الأذرع» وفصل ملف لبنان

السلطة كجزء من هجوم أميركي مضاد

ما جرى في وأشنطن لم يكن معزولاً عمّا يجري على الجبهة الإيرانية، حيث كان واضحاً لدى جميع الأطراف أن وأشنطن وتل أبيب لن تقبلا تنفيذ مذكرة التفاهم مع إيران كما هي. لذلك اتجه الطرفان إلى خطوات توحي برغبة في العودة إلى الحرب ضد إيران ولبنان، وربما ضد دول أخرى، بالتوازي مع ارتفاع مستوى التهديدات تجاه غزة، وتلميحات إسرائيلية حول استعدادها لـ«عمل وقائي» لمواجهة ما تعتبره «تعاظم التهديد التركي» في سوريا. في المقابل، كانت إيران توضح للوسطاء أنها تتعامل مع المفاوضات على أساس أن مذكرة التفاهم نفسها جزء من الحرب.

في هذا السياق، كانت واشنطن، التي اضطرت إلى التوقيع على مذكرة التفاهم، تراهن على دفع إيران إلى مسار مختلف عبر تقديم حوافز محدودة، واعتبرت أن السماح بترتيب نقل أكثر من 11 مليار دولار إلى طهران عبر دول عربية قبل توقيع المذكرة يمكن أن يشكّل «جزرة» كافية لتهدئة طهران، خصوصاً أن الإدارة الأميركية ركّزت في البداية على فتح مضيق هرمز. لكن بعد جولة سويسرا الأولى، بدأت واشنطن حملة لفرض وقائع ميدانية جديدة، عبر هجوم كبير تمثّل في الآتي:

أولاً: تحريض الدول المعنية بالمضيق على رفض أي إطار لترتيبات إيرانية - عُمانية تتعلق بمستقبل إدارة مضيق هرمز، ثم تطور الموقف لاحقاً إلى حد إبلاغ شركات نقل النفط والغاز والبضائع بعدم الالتزام بالمسارات التي تحددها طهران لحركة الملاحة من وإلى المضيق، مع التعهد بتوفير حماية عسكرية لهذه الحركة.

ثانياً: بادرت واشنطن إلى السعي لإدراج نقاط كانت إيران قد رفضت تضمينها في مذكرة التفاهم، وذلك عبر البيان الختامي للاجتماع الذي عقده وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو مع نظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي لم يقتصر على ملف مضيق هرمز وأمن المنطقة، بل توسّع ليشمل ملفات لم تجرؤ الولايات المتحدة على فرضها على إيران، من بينها «الصواريخ الباليستية»، و«الأذرع»، و«التمويل».

ثالثاً: الاتفاق مع حكومة العدو على مسار تفاوضي يُفضي عملياً إلى فصل ملف لبنان عن مسار الحوار الإيراني - الأميركي، عبر اتفاقية واشنطن التي استجابت لمجمل المطالب الإسرائيلية، بينما منحت لبنان تعويضاً على شكل زيارة يقوم بها الرئيس جوزيف عون إلى البيت الأبيض.

عملياً، يمكن للولايات المتحدة أن تقول إنها نجحت، مع إسرائيل وحلفائها من الدول العربية، في تحقيق مجموعة من النتائج، من بينها تعديل مسار العبور في مضيق هرمز، وتحويل مشكلة العدو مع البنية الدفاعية لإيران إلى ملف إقليمي يخص دول الخليج، إضافة إلى جعل ملف قوى المقاومة بنداً يفترض بالدول العربية التعامل معه على أساس أنه مشكلة أمن قومي منه. وقد تُرجم ذلك عملياً في اتفاق الإطار الذي نقل جوهر الإشكال من مسألة الاحتلال الإسرائيلي إلى مسألة سلاح حزب الله. ونظراً لكون ما جرى ويجري جزءاً من الحرب، قررت إيران شن هجوم مضاد على هذه المخالفات. فبادرت إلى تعطيل بعض المسارات الجديدة لحركة الملاحة في مضيق هرمز بالنار، وأعلنت استعدادها للرد على كل ما يخالف التفاهمات، حتى لو أدى ذلك إلى عودة القتال مع الولايات المتحدة، كما أبلغت دول الخليج أن البيان الصادر عن اجتماعاتها مع وأشنطن سيعقد مسار الحوار العربي - الإيراني، من دون أن يفضي إلى حل جذري، مؤكدة أنها لن تقبل بأي اتفاق أو ترتيبات تمسّ أمنها القومي، وعمدت إلى قصف قواعد أميركية في البحرين والكويت رداً على سماح البلدين للأميركيين بالعمل ضد إيران من جديد.

أما في ما يخص لبنان، فقد أبلغت طهران الجهات الرسمية اللبنانية أنها لن تتراجع عن ما تضمنته مذكرة التفاهم، وأنها قررت تجميد مسار التفاوض مع الولايات المتحدة إلى حين حسم هذه النقاط. وذكرت الجهات اللبنانية بمختلف أطيافها بأن المذكرة تضمنت أسساً واضحة، وأن جولة المحادثات الأولى في سويسرا انتهت إلى تفاهم على تشكيل خلية عمل لمتابعة ملف تثبيت وقف إطلاق النار في لبنان وجدولة الانسحاب الإسرائيلي. وقال الإيرانيون إن هذه الخلية تتشكّل من مستويين: الأول في بيروت ويضم ممثلين عن إيران والولايات المتحدة ولبنان، وقد سمت طهران سفيرها في لبنان رضا الشيباني ممثلاً عنها، على أن يقوم الطرفان الأميركي واللبناني بتسمية ممثليهما، وتكون بيروت مقراً لهذه الخلية. أما المستوى الثاني، فتُعقد اجتماعاته في الدوحة أو إسلام آباد، بمشاركة الوسيطين القطري والباكستاني.

«لا تمزحوا بإقالة هيكل ولا تلعبوا بالجيش»

بري لـ«الأخبار»: إملاءات أسوأ من 17 أيار... ولن يُنفّذ

وفيق قانصوه

ليس من الصعب تلمّس حجم الاستياء الذي يخيّم على عين التينة بعد اتفاق الإطار الذي وقّعته سلطة الوصاية في لبنان مع العدو الإسرائيلي في وأشنطن برعاية أميركية. وليس أدلّ على هذا الاستياء من القطيعة القائمة مع بعبدا، وقول رئيس مجلس النواب نبيه بري حول العلاقة مع رئيس الجمهورية جوزيف عون: «لا يتصل بي ولا أتصل به».

وبعيداً من البيانات الرسمية والعبارات الدبلوماسية، تكمن الخطيئة التي ارتكبتها سلطة الوصاية في تجاوز الثوابت التي لطالما أكّد عليها بري، والقائمة على أن أي تفاوض مع العدو الإسرائيلي يجب أن يبقى محكوماً بضوابط وطنية صارمة، وألّا يتحول إلى منصة تمنح الاحتلال مكاسب سياسية عجز عن انتزاعها في الميدان. فبالنسبة إلى رئيس المجلس، لا يمكن لأي مسار تفاوضي أن يتجاوز الأولوية المطلقة المتمثلة في إلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة، ووقف اعتداءاتها، وإطلاق الأسرى، وعودة أهالي الجنوب إلى قراهم، قبل الانتقال إلى أي نقاش آخر. فيما الصيغة التي خرجت بها مفاوضات وأشنطن قلبت سلّم الأولويات، وفتحت الباب أمام ربط الانسحاب بسلسلة من الشروط السياسية والأمنية التي قد يستغرق تنفيذها سنوات، من دون أي ضمانات تلزم العدو بتنفيذ ما يترتب عليه.

> المسار الأميركي - الإيراني الفرصة الواقعية الوحيدة لإلزام إسرائيل بالانسحاب

وفي حديث إلى «الأخبار»، وصف بري اتفاق وأشنطن بأنه «إملاءات»، وهو أسوأ بعشر مرات من اتفاق 17 أيار 1983، الذي كان رئيس حركة أمل أحد أبرز قادة المواجهة السياسية والشعبية لإسقاطه. وأضاف: «عشر مرات 17 أيار ولا هيدا الاتفاق». وشدّد على عدم الانجرار إلى أي تحركات في الشارع أو ردود فعل قد تُستغل لإدخال البلاد في دوامة من الفوضى والاقتتال الداخلي. وأكد أن أخطر ما يرافق الاتفاق ليس مضمونه السياسي فحسب، بل ما يمكن أن يترتب عليه من محاولات لإثارة الانقسامات الداخلية واستدراج اللبنانيين إلى مواجهة في ما بينهم، وهو ما يخدم الاحتلال الإسرائيلي قبل أي طرف آخر. واعتبر أن مواجهة هذا المسار يجب أن تبقى ضمن الأطر الدستورية والسياسية والوطنية، مشيراً إلى أن وزراء حركة أمل «لن يقاطعوا أي جلسة لمجلس الوزراء يُطرح فيها الاتفاق، وهناك نواجه ويكون لنا موقفنا»، مؤكداً أن «هذا الاتفاق لن يمشي، ولن يُنفّذ... هيك منّو لحالو لن ينّفذ».

ورأى بري أن الفرصة الواقعية الوحيدة المتاحة أمام لبنان اليوم لانتزاع حقوقه وإلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل تكمن في المسار التفاوضي الأميركي - الإيراني»، باعتباره الإطار الوحيد القادر على إنتاج توازنات تفرض على الاحتلال تنفيذ التزاماته. واعتبر أن أي محاولة لفصل الملف اللبناني عن هذا المسار، أو الذهاب إلى تفاوض منفرد مع إسرائيل وفق الشروط الأميركية والإسرائيلية، لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد الاحتلال ومنح العدو الوقت لفرض وقائع جديدة على الأرض من دون أي ضمانات فعلية للبنان.

وحول ما يُتداول بشأن وجود توجه لإقالة قائد الجيش العماد رودولف هيكل، أبدى بري موقفاً حاسماً، قائلاً: «لا يمزحنّ أحد هذه المزحة، ولا يلعبنّ أحد بالجيش»، مشدداً على أن المؤسسة العسكرية «خط أحمر وتشكل أحد أعمدة الاستقرار الوطني والضمانة الأساسية لحماية السلم الأهلي».

وكان بري أصدر، عقب توقيع الاتفاق، بياناً مقتضباً حذّر فيه اللبنانيين من مخاطر الفتنة، قائلاً: «يا أهلي في لبنان، كل لبنان، إنها الفتنة!»، مستشهداً بقول الإمام علي: «كن في الفتنة كابن اللبون، لا ظهراً فيُركب ولا ضرعاً فيُحلب». وفيما قرأت بعض الأوساط البيان على أنه أقل حدة مما كان متوقعاً قياساً إلى خطورة الاتفاق، رفض رئيس مجلس النواب هذا التوصيف، وقال رداً على سؤال لـ«الأخبار» حول سبب اكتفائه بذلك البيان: «عندما أصف الاتفاق بأنه فتنة، فماذا أقول أكثر من ذلك؟ هل المطلوب أن أشتم؟»، مشيراً إلى أن وصف الاتفاق بأنه «فتنة» هو أقصى درجات التحذير السياسي، لأنها ليست مجرد خلاف سياسي، بل خطر يهدد وحدة لبنان واللبنانيين.

اتفاق وأشنطن: ورقة بلا وطن

كريم حداد

ليس كل ما يُوقّع في العواصم الكبرى يصنع تاريخاً. بعض الاتفاقات تولد ميتة، لا لأنها تخلو من الحبر أو البروتوكول أو الصور الرسمية، بل لأنها تخلو من الشرط الأعمق لأي اتفاق قابل للحياة الشرعية الوطنية. وما وقّع في وأشنطن بين سلطة لبنانية مأزومة وراع أميركي منحاز، ويحضور العدو الإسرائيلي أو لمصلحته، لا يبدو اتفاقاً قابلاً لأن يؤسس سلاماً، ولا تسوية قابلة لأن تحفظ السيادة، بل ورقة سياسية وُلدت خارج وجدان اللبنانيين وخارج ميثاقهم وخارج ميزان الواقع.

هذا الاتفاق اتفاق محله، بالعكس السياسي لا البلاغي فقط، مزبلة التاريخ. فهو ليس إنجازاً دبلوماسياً، ولا اختراقاً سياسياً، ولا مدخلاً إلى استعادة الدولة. إنه جملة معترضة لا محل لها من الإعراب الوطني، وورقة أضيفت إلى أرشيف طويل من المحاولات الفاشلة لإعادة تشكيل لبنان تحت الضغط: مرة باسم القرار الدولي، ومرة باسم الإصلاح، ومرة باسم إعادة بناء الدولة، ومرة باسم السلام. لكن جوهر المسألة واحد: كيف يمكن تحويل الاحتلال إلى طرف تفاوضي شرعي، وتحويل المقاومة إلى مشكلة داخلية، وتحويل السلطة اللبنانية إلى شاهد زور على عملية سياسية صيغت خارج الإرادة الوطنية؟

الخطورة الأولى في الاتفاق أنه يعكس المعادلة رأساً على عقب. الأصل أن ينسحب المحتل من الأرض اللبنانية بلا شرط. الاحتلال، في ذاته، فعل عدواني غير مشروع، ولا يحتاج إنهاؤه إلى مقابل يقدمه البلد المعتدى عليه. أما أن يصبح الانسحاب الإسرائيلي مشروطاً بترتيبات داخلية لبنانية، وبإعادة هندسة ميزان القوة في الداخل، فذلك يعني أن الاحتلال لم يعد جريمة يجب إنهاؤها، بل صار ورقة ابتزاز تُستخدم لفرض شروط سياسية وأمنية على لبنان. وهنا تكمن الفضيحة: السلطة التي قبلت بهذا المنطق لم تفاوض على استعادة السيادة، بل منحت الاحتلال ورقة توت ليقول إنه لا يحتل طمعاً أو عدواناً، بل ينتظر أن يُنفذ لبنان التزاماته».

أي سيادة هذه التي تبدأ من الاعتراف العملي بحق العدو في البقاء، إلى أن يطمئن؟ وأي دولة هذه التي تطلب من شعبها أن يصدق أن الطريق إلى التحرير يمر عبر واشنطن، التي يتعاملون معها كأنها الحكم النزيه، بينما تقول كل التجارب اللبنانية والعربية أن أميركا تأتي حاملة ميزاناً مختلاً، ولغة قانونية مخادعة، وحرصاً ثابتاً على أمن إسرائيل قبل أي اعتبار آخر.

الأخطر، أن الاتفاق يريد نقل الصراع من مواجهة بين لبنان والاحتلال إلى مواجهة داخل لبنان نفسه. وبدل أن نناقش كيفية طرد العدو، صار النقاش حول كيفية نزع المقاومة سلاحها. وبدل أن نضغط على العدو، يصبح الضغط على الجيش والمؤسسات الأمنية كي تؤدي وظيفة تخالف عقيدتها الوطنية، فتتحول الدولة، من إطار جامع لحماية اللبنانيين إلى أداة محتملة لفرض ما لم يستطع العدو فرضه بالنار.

لكن هذه المحاولة تصطدم بحقيقة لبنانية عميقة: الجيش ليس جيش حرب أهلية. والمؤسسات العسكرية والأمنية، مهما اشتدت الضغوط، ليست جسماً معلقاً في الفراغ. هي ابنة هذا المجتمع، من قراه ومدنه وطوائفه وبيئاته وذاكرته. ومن يظن أن بإمكانه استخدام الجيش ليقاتل أهله، أو ليحوّل بندقية اللبناني نحو اللبناني فيما الاحتلال جاثم على الأرض، لا يعرف لبنان أو يتعمد تجاهله. وظيفة الجيش الطبيعية أن يحمي الحدود، لا أن يتحول إلى حارس لشروط العدو. ووظيفته أن يمنع الفتنة، لا أن يصير وقودها.

المشكلة ليست فقط في مضمون الاتفاق، بل في من وقعه وبأي تفويض وطني. السلطة التي تتجاوز الميثاق الوطني، وتتعامل مع قضية الحرب والسلم كأنها ملف إداري، وتقبل بأن الانسحاب الإسرائيلي بشروط داخلية، إنما تفقد أساس شرعيتها التي تستمد من توافق واسع من اللبنانيين في الأمن والكرامة، فإنها لا تمارس الحكم بل تنفض العقد الوطني.

الحديث عن قرار الحرب والسلم، وهذه عبارة صحيحة في ظاهرها، لكنها تتحول إلى خدعة حين تستخدم لتغطية اتفاق يمنح العدو حق تعطيل الانسحاب، ويضع لبنان تحت وصاية أمنية خارجية، ويعامل المقاومة كعب، لا كجزء من تاريخ طويل في مواجهة الاحتلال. نعم، الدولة يجب أن تكون صاحبة القرار النهائي، لكن أي دولة؟ الدولة التي تحمي أرضها وشعبها، أم الدولة التي تطلب من شعبها أن ينتظر موافقة المحتل على حريته؟ الدولة التي تبني قوة وطنية جامعة، أم الدولة التي تستدعي الخارج ليكسر توازناتها الداخلية؟

في لبنان أسئلة حقيقية حول الدولة، والاستراتيجية الدفاعية، ووحدة القرار، ومستقبل المؤسسات. لكن هذه الأسئلة لا تعالج تحت حراب الاحتلال، ولا على طاولة صيغت في وأشنطن، ولا وفق جدول عمل إسرائيلي. النقاش الوطني حول القوة يجب أن يكون نقاشاً بين اللبنانيين، في ظل انسحاب أول، ووقف العدوان أولاً، وضمان حق لبنان في الدفاع عن نفسه أولاً. أما أن يطلب من اللبنانيين أن يناقشوا سلاحهم فيما العدو يحتل ويقصف ويشترط، فذلك ليس نقاشاً سيادياً، بل ابتزاز مكشوف.

من هنا، فإن المقاومة، بوصفها فعلاً وطنياً في مواجهة الاحتلال، ليست تفصيلاً يمكن شطبه ببيان أميركي. قد يختلف اللبنانيون حول دورها وحدودها وعلاقتها بالدولة، لكن لا يستطيع أحد أن يمحو حقيقة أنها نشأت في سياق احتلال وعدوان، وأنها ارتبطت في وجدان بيئة واسعة بفكرة الحماية والتحرير. وأي محاولة لاقتلاع هذه الحقيقة بالقوة أو بالضغط الخارجي لن تنتج دولة، بل ستنتج انقساماً أعمق. فالدولة لا تبنى بإذلال جزء من شعبها، ولا بإقناع جماعة لبنانية بأن أمنها يجب أن يسلم إلى وعود وأشنطن وتطمينات إسرائيل.

الذين يظنون أن الاتفاق سيطوي على الأرض بمجرد توقيعه ينسون أن السياسة في لبنان لا تسير بالحبر وحده. هناك جغرافيا. هناك قرى مدمرة. هناك شهداء. هناك احتلال. هناك بيئات دفعت أثماناً باهظة. وهناك إدراك عميق بأن إسرائيل لا تنسحب لأنها اقتنعت بالعدالة، بل لأنها دفعت كلفة البقاء. هذا هو الدرس الذي يعرفه الجنوب أكثر من غيره. الأرض لا تحررها البلاغات، ولا تستعيدها بيانات السفراء، بل يحررها ميزان قوة يجعل الاحتلال عبئاً لا مكسباً.

لبنان لا يحتاج إلى اتفاق يشرعن الاحتلال باسم الدولة. يحتاج إلى دولة تفرض الانسحاب باسم السيادة. لا يحتاج إلى سلطة توقّع تحت الضغط، بل إلى سلطة تعبّر عن ميزان وطني جامع. لا يحتاج إلى تحويل الجيش إلى أداة فتنة، بل إلى تحصينه كضامن للوحدة وحارم للأرض. واتفاق وأشنطن، سيبقى كما ولد: ورقة غريبة عن الأرض التي تزعم تنظيم مصيرها. لا يكفي أن توقّع سلطة كي يولد وطن.

الحرب الكونية ضد المقاومة

إنجاز العدو في واشنطن: شرعنة الاحتلال

علي حيدر

لم ينبع احتفاء قيادة العدو باتفاق الإطار مع لبنان من فراغ، بل من قراءة إسرائيلية ترى فيه تحولاً نوعياً في طبيعة وجودها العسكري داخل الأراضي اللبنانية: من احتلال غير مشروع يفترض إنهاؤه التزاماً على القوة المحتلة، إلى «وجود» يكتسب غطاءً سياسياً وتبريراً أمنياً بموافقة السلطة «الشرعية» في لبنان. وفي

> **ينقل الاتفاق مسؤولية استمرار الاحتلال من إسرائيل إلى اللبنانيين الذين يقاومونه**

المقابل، تُنقل مسؤولية استمرار الاحتلال من إسرائيل إلى اللبنانيين الذين يقاومونه، ليصبح فعل المقاومة هو المشكلة، لا الاحتلال الذي استدعاها.

لهذا، وصف رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو الاتفاق بأنه «إنجاز تاريخي» و«ضربة كبيرة لإيران وحزب الله»، فيما رأى وزير الأمن بيسرائيل كاتس أنه «حدث تاريخي» يؤسس لـ«واقع جديد» على الحدود الشمالية. ولم يكن هذا الاحتفاء موجهاً للاستهلاك الداخلي فحسب، بل انسجاماً مع البنود الأساسية للاتفاق ومع القراءة الإسرائيلية للتحول الذي أحدثه.

والّلافت أن نتنياهو لم يركز في مؤتمره الصحافي على وقف إطلاق النار أو فرص السلام، بقدر ما ركز على مسألتين اعتبرهما جوهر الاتفاق: الأولى أن الولايات المتحدة ولبنان «اعترفا بحق إسرائيل في الحفاظ على الشريط الأمني داخل لبنان ما دام ذلك مطلوباً لأمننا»، والثانية أن الاتفاق «ضربة كبيرة لإيران» لأنها «حاولت أن تفرض علينا الانسحاب من جنوب لبنان».

تكشف هاتان العبارتان طبيعة المكاسب التي تعتقد إسرائيل أنها حققتها. فهي لا ترى أنها ثبّتت وجودها العسكري داخل الجنوب اللبناني فحسب، بل تعتبر أيضاً أنها أحبطت محاولة ربط انسحابها بمعادلات الردع التي فرضتها إيران دعماً للبنان، أو بالتفاهمات التي توصلت إليها مع الولايات المتحدة. وهكذا، لم يعد الاحتلال وضعاً غير مشروع يُفترض إنهاؤه، بل جزءاً من ترتيبات أمنية وافق لبنان والولايات المتحدة على استمرارها حتى تحقق الشروط الإسرائيلية.

لكن هذا المكسب يبقى مرهوناً بمدى القدرة على فرضه ميدانياً. فالمقاومة أعلنت رفضها تطبيق البنود المتعلقة بنزع سلاحها، فيما جدّد المسؤولون في إيران تمسكهم بالبند الأول من مذكّرة التفاهم مع الولايات المتحدة، الذي يحمّل واشنطن مسؤولية إلزام إسرائيل بإنهاء الحرب والانسحاب من الجنوب اللبناني. وترى طهران أن عدم تنفيذ هذا الالتزام يمنع الانتقال إلى المرحلة الثانية من المفاوضات.

لذلك، لا يعني الاحتفاء الإسرائيلي أن نتائج المواجهة قد حُسمت، أو أن إيران والمقاومة سلّمتا بشروط الاتفاق الإطار، بقدر ما يعكس اعتقاد إسرائيل بأنها حصلت، في هذه المرحلة، على غطاء سياسي وقانوني

(أ ف ب)

تحاول عبره إدارة استمرار احتلالها، وتحويله من موضع إدانة إلى ورقة ضغط على الدولة اللبنانية والمقاومة. في المقابل، وفّرت السلطة السياسية في لبنان لإسرائيل غطاءً سياسياً لمواصلة احتلالها وعدوانها إلى حين استكمال الشروط التي ينص عليها الاتفاق. وبدلاً من أن يكون دحر الاحتلال واستعادة السيادة أولوية مطلقة، انتقل النقاش إلى ما إذا كان لبنان قد نفّذ الشروط الإسرائيلية التي تتيح بدء إعادة انتشار قوات الاحتلال. وهنا يكمن التحول الأخطر: لم تعد الأولوية إلزام إسرائيل بالانسحاب، بل إلزام لبنان بإثبات أهليته للحصول على انسحاب تدريجي ومشروط. وهكذا، انتقل مركز القضية من حق لبنان غير المشروط في تحرير أراضيه إلى الشروط الأمنية التي تحددها إسرائيل لتوقيت انسحابها وحدوده ونطاقه.

ومنذ انتهاء الحرب، أدركت إسرائيل أن أي انسحاب كامل وغير مشروط من الجنوب سيُقرأ إقليمياً باعتباره ثمرة للضغوط التي مارسها محور المقاومة، وسيكرّس معادلة مفادها أن الاحتلال يمكن إرغامه على الانسحاب بفعل الضغط العسكري والسياسي. لذلك، لم تكن معركة تل أبيب محصورة بالاحتفاظ ببقع جغرافية، بل بمنع تكريس سابقة سياسية واستراتيجية تثبت أن المقاومة وإيران فرضتا عليها الانسحاب، بعدما أعادت صياغة عقيدتها الأمنية في أعقاب طوفان الأقصى.

ومن هنا، يمكن فهم احتفاء نتنياهو بالاتفاق بوصفه «ضربة لإيران». فالمقصود ليس أن الاتفاق أنهى النفوذ الإيراني في لبنان أو أضعفه مباشرة، بل أنه منح إسرائيل منصة سياسية لمواجهة الضغوط الإيرانية الهادفة إلى فرض انسحاب كامل وغير مشروط، بصرف النظر عن مآلات المواجهة في مراحلها اللاحقة. وقد عبّر نتنياهو عن هذا المعنى بوضوح عندما قال إن لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة أبلغوا إيران: «هذا ليس شأنكم». والمقصود أن مستقبل الجنوب لن تحدده معادلات الردع التي فرضتها المقاومة أو التفاهمات الأميركية - الإيرانية، بل الشروط الأمنية الإسرائيلية التي كرّسها اتفاق الإطار.

وبذلك، يتمثل المكسب الإسرائيلي الأبرز في أن الاتفاق أعاد تعريف الاحتلال نفسه. فوفق القواعد القانونية والسياسية المستقرة، يُعدّ الاحتلال وضعاً غير مشروع يفرض على القوة المحتلة واجب الانسحاب، ولا يجيز لها استخدام الأراضي المحتلة ورقة ضغط لانتزاع مكاسب سياسية أو أمنية من الدولة الواقعة تحت الاحتلال. أما المنطق الذي أرساه اتفاق الإطار، فقد قلب هذه القاعدة رأساً على عقب. ولهذا، بات نتنياهو يتحدث عن «حق إسرائيل في الحفاظ على الشريط الأمني»، فيما كان كاتس أكثر صراحة عندما أعلن أنه «لن يكون هناك أي انسحاب ما لم يُنزع سلاح حزب الله في كل أنحاء لبنان». وبذلك، لم يعد الانسحاب التزاماً قانونياً سابقاً على أي ترتيبات أخرى، بل تحوّل إلى احتمال مؤجل ومشروط بتنفيذ المطالب الأمنية الإسرائيلية.

من هنا، يعيد الاتفاق صياغة القضية. فالاحتلال لم يعد يُقدَّم باعتباره أصل المشكلة الذي يجب إنهاؤه، بل باعتباره نتيجة أمنية لاستمرار سلاح المقاومة. وانتقل النقاش من كيفية إنهاء الاحتلال إلى كيفية إدارة شروط بقائه وإعادة انتشار قواته، وفق التقدير الإسرائيلي لا وفق مقتضيات السيادة اللبنانية وأحكام القانون الدولي.

وفي المقابل، تضع محاولة تنفيذ هذه الشروط السلطة اللبنانية أمام خيار تفجير الوضع الداخلي. فنزع سلاح المقاومة بالقوة لا يمكن أن يكون إجراءً إدارياً أو أمنياً محدوداً، بل يعني دفع البلاد نحو صدام يهدد السلم الأهلي. وقد يفتح ذلك الباب أمام استدعاء قوات عربية أو أجنبية لتنفيذ المهمة التي عجزت إسرائيل عنها بالحرب. وهذا ما يفسر إشادة نتنياهو بـ«شجاعة الحكومة اللبنانية». فالثناء الإسرائيلي لا يرتبط بقبول التفاوض بحد ذاته، بل بقبول صيغة تُحمّل الدولة اللبنانية مسؤولية تنفيذ الأهداف التي أخفقت إسرائيل في تحقيقها عسكرياً.

الاحتلال يبيع الدولة انسحاباً من قرى غير محتلة

فواد بزي

لا بدّ من الاعتراف بأنّ فريق التفاوض اللبناني في واشنطن، والممثل بالسفير سيمون كرم، وبالسفيرة ندى معوض، المعروفة بـ«لبوة المفاوضات»، بحسب السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة يحيئيل ليتر، تمكّن من فرض انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من منطقتين غير محتلتين أصلاً وهما قريتا فرون (جنوب نهر الليطاني)، وزوطر الغربية (شمال النهر).

هذا «الإنجاز» الذي يسوّق له على أنّه الكرزة على قالب حلوى الاحتلال داخل القرية، بل بشير من دحضه ببيان واحد أكّدت فيه أنّ «البلدة ليست محتلة، وهي خارج الخط الأصفر»، ورات في الترويج لانسحاب جيش العدو من البلدة «لزوم ما لا يلزم». البلدة التي لا تزيد مساحتها عن 5 كيلومترات مربعة، دعت السلطة السياسية إلى «عدم الارتهان لقرارات وإملاءات يحاول العدو الإسرائيلي فرضها، والاضطلاع بمسؤولياتها وضمان سيادة الأراضي وحقوق المواطنين».

وأكّد رئيس بلدية فرون حسن بزي لـ«الأخبار» عدم وجود جيش الاحتلال داخل القرية، بل يشير إلى وجود عسكري لبناني إلى جانب قوات اليونيفيل، مؤكداً «عودة سكان البلدة إليها منذ اللحظة الأولى لوقف إطلاق النار»، ولفت إلى أنّ «البلدية فتحت مركز إيواء لأهالي فرون النازحين داخل القرية في المدرسة الرسمية، بعد الحصول على إذن من وزارة التربية». والآن، توجد في فرون 75 عائلة تقيم إما في مركز الإيواء، وإما في المنازل القابلة للسكن، والتي لا يحتاج إصلاحها لأكثر من «تركيب نايلون على النوافذ المكسرة». وفي حال بدأت ورشة إعادة الإعمار، فمن المتوقع أن يعود عدد أكبر من القاطنين في القرية.

في زوطر الغربية شمال نهر الليطاني، الوضع مشابه لفرون، ولكن الأهالي لم يعودوا. «القرية غير محتلة»، يؤكّد رئيس بلديتها عبد عز الدين لـ«الأخبار»، إلا أنّ «دبابات الاحتلال موجودة في خراج البلدة، بين الزوطرين (الشرقية والغربية)». وبسبب هذا الوجود القريب للاحتلال، طلبت البلدية من الأهالي التريث في العودة، لا سيّما وأنّ أحياء في البلدة تدخلها الدبابات من وقت إلى آخر، وتمشط محيطها، قبل الخروج منها. لذا، تشير بلدية زوطر الغربية في بيانها للأهالي بعد العودة، وانتظار بيان رسمي من الجيش والدولة يسمح لهم بدخول القرية.

وتقدر المساحة التي يزعم جيش العدو السيطرة عليها جنوب لبنان بحوالي 600 كيلومتر مربع، وتشمل حوالي 57 قرية طلب من سكانها إخلاؤها. وقريتا زوطر الغربية وفرون اللتان يطلب جيش العدو جعلهما من «مناطق تجريبية» ليستا من ضمن هذه المناطق، رغم أنّ فرون تقع جنوب الليطاني، وزوطر الغربية هي مجاورة لزوطر الشرقية المحتلة. ومن ناحية المساحة، يبلغ مجموع مساحة القريتين 9 كيلومترات مربعة، أي ما نسبته 1,5% من مجمل مساحة المنطقة المحتلة. ويذكر أنّ السيطرة العسكرية الإسرائيلية لا تعني بالضرورة الوجود العسكري على الأرض، أو إقامة مواقع ثابتة، إذ يعمد العدو إلى منع الأهالي من العودة إلى قراهم عبر أوامر الإخلاء وقطع الطرقات وصولاً إلى القصف الجوي الذي تقوم به المسيّرات للبيوت والسيارات.

اتفاق واشنطن في القانون: «حبر على ورق»!

رلى إبراهيم

لم يكن قرار مجلس الوزراء الخميس الماضي، تكليف الوفد المفاوض في واشنطن إجراء ما يلزم للتوصل إلى النتيجة المرجوة تحت إشراف رئيسي الجمهورية والحكومة جوزيف عون ونواف سلام، محض صدفة، ولا سيما أنه جاء قبل يوم واحد من توقيع الاتفاق بين السفيرة اللبنانية ندى معوض والسفير الإسرائيلي يحيئيل ليتر. إذ علمت «الأخبار» أن مجلس الوزراء كان في أجواء إصدار إعلان نوايا أو مسودة اتفاق في يوم انعقاد الجلسة. ولذا، صاغ عرّابا القرار، عون وسلام، النص على عجل، لعرضه أمام الوزراء، وأوردا بنفسيهما في متنه الجملة الآتية: «علماً أن أي اتفاق قد ينتج عن هذه المفاوضات يخضع إبرامه لموافقة مجلس الوزراء بحسب المادة 52 من الدستور». غير أن الرئيسين كانا أول من انقلب على الدستور وعلى قرار مجلس الوزراء، عبر الإيعاز إلى معوض بتوقيع «اتفاق إطار» من دون عرضه على الحكومة أولاً، ومن ثم مجلس النواب، فالمادة 52 تتّوسع في مفهوم المعاهدات لتشير إلى أن أي معاهدة يبرمها رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة «لا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، وتطلع الحكومة مجلس النواب حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة». أما المعاهدات التي تنطوي «على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب». وهو ما ينطبق على اتفاق الإطار.

ما سبق يقود إلى العديد من التساؤلات حول الغرض من إصدار هذا القرار، ومن ثم تجاهله. إذ تؤكد مصادر قانونية أن «لا قيمة دستورية لهذا الاتفاق وهو غير ملزم لأي جهة طالما لم يسلك القنوات الرسمية المحددة في الدستور، خصوصاً أنه يتضمن بنوداً ملزمة للدولة». أما الادعاء بأن ما جرى التوقيع عليه بمثابة إعلان نوايا أو محاولة التلاعب بالمصطلحات «فلا يجدي لأن تعريف الاتفاق وفق القانون هو التئام مشيئتين على التزامات متبادلة بين الطرفين، وينطبق تماماً على اتفاق الإطار بين لبنان والعدو الاسرائيلي». والواضح أن عون وسلام سارا بعكس الإجراءات القانونية، إذ سلكا مساراً معكوساً قضى بتوقيع الاتفاق، على أن يحاولا الحصول على الموافقة لاحقاً.

وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» أن الاتفاق سيطرح على أول جلسة للحكومة، حيث يجب أن يحوز على أكثرية الثلثين لتمريره. وبحسب الدستور، من المفترض أن يتم إرسال الاتفاق إلى مجلس النواب للموافقة عليه أيضاً، حتى يصبح إبرامه دستورياً. وتقول المعلومات إنه قد يصار إلى إيجاد اجتهاد ما لتفادي المرور عبر البرلمان، وإلى حين إتمام هذه الخطوات، يعدّ هذا الاتفاق، وفق المصدر القانوني، مجرد حبر على ورق لا يلزم الدولة اللبنانية أو أي جهة سياسية بأي بند مكتوب فيه.

(مروان بوحيدر)

غالبية سياسية عابرة للطوائف تعارض اتفاق واشنطن

ردود الفعل السياسية والشعبية على الاتفاق الذي وقّعته سلطة الوصاية مع العدو في واشنطن، عكست حجم الانقسام الكبير، وأعطت مؤشراً قوياً إلى وجود كتلة وازنة رافضة للاتفاق، أو محذّرة من تداعياته، ما يخالف سردية سلطة الوصاية حول وجود غالبية لبنانية تدعم خطواتها في معالجة ملف الاحتلال.

الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم وصف الاتفاق بـ«المذلّة والعار»، مشدّداً على أنه «منعدم الوجود». واعتبر أن «ربط الانسحاب الإسرائيلي بنزع سلاح المقاومة من كل لبنان طرحٌ خطير جداً يتجاوز كل الخطوط الحمراء». وفيما دعا إلى «تطبيق مندرجات مذكّرة التفاهم الإيرانية - الأميركية»، أكّد أن حزب الله سيتابع بكل الوسائل اللازمة والضغوطات الدولية والعربية لـ«يلتزم العدو الإسرائيلي بالبند الأول من مذكّرة التفاهم، والانسحاب من لبنان».

واعتبرت حركة «أمل» أن الاتفاق «غير متوازن ويكرّس في معظم بنوده وقائع لمصلحة العدو على حساب المصلحة الوطنية وينطوي على مخاطر سياسية وسيادية ولا يمكن القبول به، لأنه لا يشكّل أساساً لاتفاق عادل يحفظ حقوق لبنان ويحمي سيادته ومؤسساته».

واعتبر الرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط أن الاتفاق «ثلاثي في الشكل» و«أحادي في المضمون»، مشيراً إلى «التغييب الكامل لاتفاق الهدنة». أمّا رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني طلال أرسلان، فوصف الاتفاق بأنه «غير متوازن في شكله ومضمونه»، و«يُشرعن الاحتلال على دماء اللبنانيين، وينتهك السيادة الوطنية. والأخطر أنّه خطوة عملية في مشروع الفتنة الداخلية».

وانتقد التيار الوطني الحر الاتفاق خصوصاً أنّه «لم يذكر الاتفاق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في شكل واضح وصريح، ولم يحدّد برنامجاً زمنياً لذلك، واكتفى بعبارة «إعادة الانتشار» التي تثير التباسات كثيرة وتضفي مزيداً من الغموض حول الاتفاق ونتائجه، كما أنها تشكّل ثغرة تستفيد منها إسرائيل للمناورة والاستمرار باحتلالها أراضي لبنانية، كذلك تجاهل اتفاقية الهدنة وهي ركيزة أساسية يُبنى عليها في أي حل دائم». وشدّد على أن «كل اتفاق لا يحظى بتأييد وموافقة وطنية واسعة، ويثير عددٌ من بنوده انقساماً يُستغل للانزلاق إلى توتر شعبي وفتنة بين اللبنانيين، هو أمر بالغ الخطورة، ويقتضي التعامل معه بحسّ كبير من المسؤولية الوطنية، وتوسيع قاعدة الحوار والتشاور بدلاً من التراشق بالاتهامات والتخوين المتبادل».

ودعا رئيس التيار جبران باسيل إلى التعاطي بمسؤولية، وعدم الانزلاق إلى الفتنة، وعدم الرفض المطلق لـ«أي مسار يحرّر الأرض ويعزّز الدولة ويؤسس للسلام»، خاتماً بالقول: «لا لإعادة الانتشار، بل ضمان الانسحاب وعدم الاعتداء. أين اللاجئون والموارد؟».

ووصف النائب أسامة سعد الاتفاق بـ«اللعنة»، واعتبر أن «ذرائع الفتن حاضرة»، و«الإفخاخ الإسرائيلية منصوبة»، مشدّداً على «سلامة الجبهة الداخلية». بينما سألت النائبة حليمة قعقور، رئيسي الجمهورية والحكومة: «كيف توافقان على هذا البند الذي يتحدث عن الوقف عن اتخاذ أي إجراءات عدائية أو مناوئة في المحافل السياسية أو القانونية الدولية؟»، واصفةً الاتفاق بـ«السقطة الكبيرة والخطرة».

بدورها، اعتبرت الجماعة الإسلامية أن معيار أي اتفاق «هو حفظ السيادة الكاملة وضمان الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة، ووقف الاعتداءات، وإطلاق الأسرى، وتأمين عودة آمنة وكريمة للأهالي». وفيما رأت أن قرار الحرب والسلم «يجب أن يبقى قراراً وطنياً مسؤولاً تحت سقف الدولة ومؤسساتها الشرعية، بعيداً عن

> **دعم حزبا «القوات» و«الكتائب» و«نواب السفارة» ما اعتبروه «انتصاراً كبيراً وتاريخياً للبنان»**

أي إملاءات خارجية»، شدّدت على أن «أي بحث في حصرية السلاح تحت ضغط الاحتلال أو التهديد». وحذّرت «من خطورة ربط الانسحاب الإسرائيلي بشروط أمنية قابلة للتأجيل والتأويل، أو من تفسير أي بند يقيّد حق لبنان في الدفاع عن حقّه وفق القانون الدولي»، مطالبة بـ«أن يكون الانسحاب الكامل وفق جدول زمني واضح وضمانات دولية وعربية ملزمة».

وشدّدت «هيئة علماء المسلمين في لبنان» على رفض أي اتفاق «يتضمّن اعترافاً بشرعية الكيان الصهيوني، ويمهّد لتطبيع العلاقات مع هذا الكيان الغاصب، ولا يتضمّن وقفاً فورياً للعدوان وانسحاباً شاملاً من كل لبنان، ويتضمن إقرار وصاية خارجية على الدولة اللبنانية». وعليه، دعت المجلس النيابي إلى رفض هذا الاتفاق وإسقاطه.

في المقابل، وصف رئيس حزب «القوات اللبنانية»، سمير جعجع، الاتفاق بأنه «أهم خطوة سياسية قامت بها الدولة اللبنانية منذ نصف قرن، لإخراج لبنان واللبنانيين من المأزق المأساوي وتداعياته بسبب «المقاومات» المتعاقبة على أرض الجنوب». واعتبر أنه «أكبر فرصة سنحت للبنان ليخرج من الأوضاع المأساوية التي عاشها في السنوات الخمسين الأخيرة»، داعياً إلى تلقّفها والوقوف «وراء سلطاتنا الشرعية للخروج مما نحن فيه بأسرع وقت ممكن».

كذلك، وصف رئيس حزب الكتائب سامي الجميل، الاتفاق بـ«الإنجاز»، معتبراً أن «لبنان ربح في هذا الاتفاق». غير أنه لفت إلى أن «التحدّي الحقيقي في التنفيذ»، مطالباً بـ«إرادة سياسية صلبة، وتمسّك بالدولة، وعدم الرضوخ لأي ترهيب أو ابتزاز أو محاولات لتعطيل هذا المسار».

ورأى النائب فؤاد مخزومي في الاتفاق «محطة تاريخية وخطوة حاسمة نحو تحقيق سلام عادل ومُستدام مع إسرائيل، ومعالجة القضايا العالقة عبر الدبلوماسية، وترسيخ سلطة الدولة اللبنانية، وحصرية السلاح بيدها، وإنهاء سلاح حزب الله وسائر الميليشيات، بما يهيّئ الظروف اللازمة للأمن والاستقرار والازدهار». وأبدى النائب مارك ضو دعمه للاتفاق، ومن جهته قال النائب وضاح الصادق إن الاتفاق هو «انتصار للبنان».

ورأى الحزب السوري القومي الاجتماعي في الاتفاق «جريمة لا يمكن تبريرها تحت أيّ ذريعة، لأنها انقلاب على الثوابت الوطنية، وتسليم بمشيئة الاحتلال وأهداف العدوان، وهو في مندرجاته نسخة عن اتفاق 17 أيار المشؤوم الذي أسقطه اللبنانيون بالتضحيات والشهداء» وقال البيان إن «الاتفاق، بفرط بالسيادة ويدفع البلد نحو الفتنة» وقال «إنّ ما ورد في الاتفاق المذكور، ومن وقّع عليه، أعطيا براءة ذمة للعدو الذي يحتلّ أرضنا ويقتل أبناء شعبنا ويدمّر ممتلكاتنا، وإنه لا يملك أيّ كان صلاحية التنازل عن شبر من أرضنا أو وضعها تحت أيّ احتلال». وحذر من «الاستعانة بقوات أجنبية في سبيل قتال أبناء البلاد».

من جانبه، أعلن الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني حنا غريب رفضه للاتفاق وقال «منذ البداية رفضنا اتفاقية التطبيع في ترسيم الحدود البحرية مع العدو الإسرائيلي، فكيف لنا أن نخضع لاتفاقية الخضوع والاستسلام معه الآن». واكد أنه «لا سلام مع كيان الفصل العنصري والإبادة الجماعية. لتتوحد الجهود لإسقاط اتفاق العار».

كما أصدرت حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» بياناً قالت فيه إن «وفد السلطة اللبنانية وقّع على نص واضح المعالم والدوافع، وضعته الولايات المتحدة لتعوض عبره لإسرائيل عن الإحراج الناجم عن قرار ترامب تجميد الحرب على إيران وعن إقصائها عن ساحة التفاوض الرئيسية، إنما على حساب اللبنانيين». وأضاف أنها «باتت اللحظة كما أعلنها نبيه بري محقاً لحظة الفتنة. والمهمة الأولى، لأنها الأكثر إلحاحاً، هي صدّها، وهي مهمة تعني بري، وميشال عون ونعيم قاسم ووليد جنبلاط وسليمان فرنجية وآخرين» ورأت الحركة أن المهمة تبدأ بإقامة حكومة تدرك مسؤولياتها، غير الحكومة القائمة حالياً. ولماذا لا يرأسها سعد الحريري، ليس لأننا نتوافق معه على خيارات أساسية، بل لأنه دفع ثمن رفضه إطلاق شرارة كانت قد تؤدي إلى الفتنة في بدايات التحضير لها.

(الأخبار)

(مروان بوحيدر)

تقرير

الرسوم الجديدة: الإصلاح البيئي في الوقت الخاطئ

زينب بزي

هل جاء إصدار مرسوم رفع الرسوم الجمركية على المُنتجات التي تخلف مُنتجات مضرّة بالبيئة في التوقيت المناسب؟ فهو مرسوم مبنيّ على قانون صدر في عام 2018، لكنّ تطبيقه يأتي بعد انهيار مصرفي ونقدي ما زالت تداعياته قائمة إلى اليوم، وبعد عدوانٍ إسرائيليين كانت نتيجتهما دماراً واسعاً وخسائر بالجملة في البنية التحتية وفي القطاعات وفي العقود التجارية وقوّة العمل، وهو يسبق أيّ تحضيرات مرتبطة

استبدل الجدول الملحق بالقانون بواحد جديد يرفع نسب الرسوم إلى ما بين 1% و3%

بإعادة الإعمار. كل هذه الوقائع لم تدفع في اتجاه تعديل مضمون المرسوم أو توقيت صدوره، باستثناء إجراء تعديلات واسعة على مُعدّلات الرسوم. أي إن الهدف جمع الأموال من دون أي رؤية بيئية - اقتصادية.

في 15 حزيران الماضي قرّرت وزارتا البيئة والمال إصدار المرسوم 3214 الذي يفرض رسوماً بيئية على عشرات السلع والمُنتجات بمُعدّل يراوح بين 1% و3%. ويأتي هذا المرسوم بعد مسار تشريعي بدأ بإقرار قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة الرقم 80 عام 2018 الذي وضع للمرة الأولى إطاراً قانونياً شاملاً لإدارة النفايات في لبنان. في حينه كان القطاع غارقاً لسنوات بالاعتماد على حلول مؤقتة استنزفت الخزينة العامة وأموال البلديات من دون توفير خدمة مُستدامة للمواطنين. ويستند إقرار المرسوم إلى تعديل للمادة 28 من القانون 80 في مطلع 2026 بموجب القانون الرقم 38. وهذا الأخير أقرّ فرض الرسوم على المُنتجات التي تتحوّل بعد استهلاكها إلى نفايات تطبيقاً لمبدأ «الملوّث يدفع». وهو مبدأ مُعتمد في العديد من التشريعات البيئية حول العالم، ويقوم على تحميل المُنتج أو المستورد جزءاً من الكلفة البيئية للنفايات الناتجة من منتجاته، بدلاً من أن تتحمّلها الخزينة العامة بصورة كاملة. وأرفق بالقانون المُعدّل، لائحة بالسلع الخاضعة للرسوم، تشمل المواد الغذائية، اللحوم، الألبان، الزيوت، الوقود المعدني، المُنتجات الكيميائية، الإسمنت، الحديد والصلب، الزجاج، الألمنيوم، الأخشاب، المنظّفات، مستحضرات التجميل، الدهانات، الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، البطاريات، الإطارات، الأثاث وغيرها. وبموجبه فُرضت رسوم جمركية راوحت بين 0,10% و0,15% و0,20% و0,30% و0,50%. إلا أن المرسوم الرقم 3214، الذي أصدره وزير المال ياسين جابر ووزيرة البيئة تمارا الزين، استبدل الجدول المُلحق بالقانون بواحد جديد رفع معدلات الرسوم إلى ما بين 1% و3%. فعلى سبيل المثال، أصبحت الرسوم تبلغ 2% على الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، 2% على الإسمنت، 1,5% على الزجاج، 1% على الحديد والصلب والألمنيوم و3% على الدهانات والورنيش، إلى جانب عشرات السلع والمواد الأخرى.

(علي حشيشو)

أثار المرسوم موجة اعتراضات دفعت وزارات البيئة والمال والاقتصاد إلى إصدار بيان توضيحي، تشير فيه إلى أن المرسوم لا يفرض ضريبة جديدة لزيادة إيرادات الدولة، بل يطبّق أحكام القانون الرقم 2026/38 بهدف إصلاح قطاع إدارة النفايات وتأمين مصدر تمويل مُستدام له، وذلك بعدما كانت الدولة تغطّي كلفة هذا القطاع من سلفات الخزينة وأموال الصندوق البلدي المستقل. كما شدّد بيان الوزارات الثلاث على أن الأموال المُحصّلة لن تدخل إلى الخزينة العامة، بل ستُخصّص حصراً للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وإنشاء وتشغيل البنى التحتية الخاصة بالفرز والمعالجة والتدوير والطمر الصحي. وأعلنت الوزارات أنها، بعد التشاور مع الاتحاد العمالي العام وبالتنسيق مع رئاسة مجلس الوزراء، ستعيد طرح الرسوم المفروضة على المواد الغذائية الأساسية في أول جلسة لمجلس الوزراء، بما يراعي الأوضاع المعيشية للمواطنين من دون الإخلال بأهداف الإصلاح البيئي والمالي.

من حيث المبدأ، لا يُعد هذا النوع من الرسوم استثناءً مرتبطاً بتحديث السياسات الضريبية، بل هو يُعتمد في دول كثيرة لتأمين مصادر تمويل مُستدامة لإدارة النفايات، والحدّ من إنتاجها، وتشجيع المنتجين على اعتماد مواد أقل تلويثاً وأكثر قابلية لإعادة التدوير. كما تُستخدم هذه الرسوم كأداة اقتصادية لكبح الاستهلاك المستورد التي يتوافر لها بديل وطني، بما يسهم في دعم الإنتاج المحلي والحدّ من نزف العملات الأجنبية بسبب العجز التجاري الخارجي. ويكتسب هذا الهدف أهمية خاصة في لبنان، الذي يعاني منذ سنوات عجزاً مُزمناً في الميزان التجاري نتيجة اعتماده الكبير على الاستيراد. فلبنان يستورد سنوياً مُنتجات بمليارات الدولارات، فيما يُنتج جزء كبير منها محلياً، ما يستنزف العملات الأجنبية ويزيد الضغط على الاقتصاد الوطني. وبالتالي، فإن فرض رسوم على السلع التي يتوافر لها بديل لبناني يمكن أن يشكّل أداة فعّالة لدعم الصناعة الوطنية، وتحفيز المستهلك على التوجه نحو المنتج المحلي، وخفض فاتورة الاستيراد، بالتوازي مع تحقيق أهداف بيئية وتمويلية.

لكنّ هذه الفلسفة لا تنطبق على جميع السلع التي شملها المرسوم. فالوقود المعدني، الذي فُرض عليه رسم بنسبة 2%، لا يملك لبنان بديلاً محلياً عنه، إذ يعتمد بصورة شبه كاملة على استيراد المشتقات النفطية، أي ما أدّى ذلك إلى زيادة الرسوم على الاستهلاك التي تصيب الفقراء. ليصبح هذا الرسم كلفة إضافية مرشّحة للانعكاس على أسعار النقل والإنتاج وسائر السلع والخدمات، ويمعن في ضرب ميزانيات الأسر. ويكتسب هذا البند حساسية إضافية في ظل الرسوم التي فُرضت سابقاً على المحروقات، ما يعني أن أي كلفة جديدة ستنعكس في نهاية المطاف على المواطن.

ولا يقتصر الأمر على المحروقات، بل يمتد إلى عدد من المواد الأساسية التي ستدخل مباشرة في ورشة إعادة الإعمار المُنتظرة، مثل الإسمنت، والحديد، والزجاج، والألمنيوم، والأخشاب وغيرها من مستلزمات البناء. ففي مرحلة يحتاج فيها لبنان إلى إعادة تأهيل آلاف المنازل والمؤسسات والبنى التحتية، قد تؤدي زيادة الرسوم على هذه المواد إلى رفع كلفة إعادة الإعمار نفسها، سواء بالنسبة إلى المواطنين أو الجهات المموّلة أو الدولة، في وقت يفترض فيه العمل على تخفيف كلفة البناء وتشجيع عودة السكان إلى مناطقهم، لا زيادة الأعباء عليهم.

لذا، فإن الإشكالية المطروحة اليوم لا تتعلّق بمبدأ الرسم البيئي بحد ذاته، بل بكيفية تصميمه واختيار السلع المشمولة به، فضلاً عن توقيت رفعه. فالبلاد خرجت للتوّ من حرب خلّفت دماراً واسعاً ونزوح أكثر من مليون شخص وتراجعت القدرة الشرائية للمواطنين إلى مستويات غير مسبوقة. وفي ظل هذه الظروف، قد يكون من الأجدى توجيه الرسوم نحو السلع التي تحقّق فعلاً أهدافها الاقتصادية والبيئية، أي تلك التي يتوافر لها بديل محلي ويمكن الاستغناء عن استيرادها، مع إعادة النظر في الرسوم المفروضة على السلع الاستراتيجية التي لا يملك لبنان بديلاً عنها أو يحتاج إليها بصورة ملحّة في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. فبهذه المقاربة وحدها يمكن تحقيق التوازن بين أهداف الإصلاح البيئي والمالي، وبين متطلّبات النهوض الاقتصادي التي لا تقلّ أهمية اليوم عن أي إصلاح آخر.

تقرير

رحلات أبو مرعي وافرام إلى لارنكا... لا تنطلق!

لا ترخيص من قبرص ومخالفات قانونية فاضحة

رلى إبراهيم

كان من المفترض أن يشهد مرفأ جونية حدثاً استثنائياً الأسبوع الماضي، هو انطلاق أول رحلة سياحية إلى قبرص عبر البحر. وعلى هذا الأساس، وُزعت دعوات لمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي وعدد من وكالات السفر وشخصيات اجتماعية وسياسية، للمشاركة في الرحلة الموعودة. وقبل يومين من الموعد، حاول بعض المدعوين الاتصال برجل الأعمال مرعي أبو مرعي (صاحب الشركة) للحصول على مزيد من التفاصيل، من دون أن يجيبهم.

وبتاريخ 18 من الشهر الجاري، قبل الموعد بيوم واحد، اجتمع مسؤولو الدولة اللبنانية، وعلى رأسهم وزير الأشغال العامة والنقل فايز رسامني والنائب نعمت افرام - عرّاب المشروع - إلى جانب أبو مرعي وبلدية جونية برئاسة شقيق افرام وآخرين، لاحتفال بإطلاق رحلات سياحية إلى ثلاث وجهات: لارنكا في قبرص، مرسين في تركيا، واللاذقية في سوريا. غير أن الشركة، لأسباب غامضة لم تكلف نفسها عناء توضيحها، ومن دون الاعتذار ممن تمّت دعوتهم، أبلغت ركاب رحلة لارنكا على متن باخرة «Cedar Waves» بإلغاء رحلتهم، من دون تحديد موعد آخر. فضيحة ثانية حصلت أيضاً، ففي الرحلة الأولى إلى مرفأ مرسين التركي، تفاجأ المسافرون وهم على متن السفينة بإبلاغهم بتغيير الوجهة من مرفأ مرسين إلى مرفأ تاسوكو، علماً أنه يبعُد ساعتين بالسيارة عن وجهتهم الأساسية. وعليه، اضطروا بعد ثماني ساعات من السفر بحراً، إلى النزول من السفينة واستخدام خدمة التاكسي بكلفة تفوق 100 دولار للوصول إلى الفنادق التي حجزوا فيها! اللافت أن أحدا من المسؤولين لم يبرر ما حصل أو اعتذر عن الأمر، بل تم إنزالهم بطريقة عادية وكأن شيئاً لم يكن.

وتفيد مصادر مطلعة لـ«الأخبار» أن تركيا أبلغت الشركة منذ أيام وقف استقبال السفينة القادمة من بيروت، لأسباب وصفتها بـ«الأمنية»، وأخرى تتعلق بعدم استيفاء السفينة لأبسط شروط السلامة. وعند الدخول الى موقع الشركة أمس، يبدو حجز أي رحلة الى تركيا أو حتى اللاذقية متعذراً قبل موعد 6 تموز، مما يشير الى أن تسرع افرام وبو مرعي ووزير الاشغال والقيمين على مرفأ جونية لم يأت سوى بالمشكلات. وسط التداول على وسائل التواصل الاجتماعي أن ثمة مسافرين عالقين في تركيا بسبب عدم قدرة السفينة على اعادتهم.

ومنذ اللحظة الأولى للاعلان عن تلك الرحلات، بدا أن المسألة تتسم بالطابع التسويقي الشعبوي أكثر من الطابع السياحي. فقد أوردت عدة تقارير في الصحافة القبرصية أن إطلاق شركة شحن لبنانية حملة دعائية حول تسييرها رحلات سياحية بحرية إلى لارنكا ابتداء من 9 حزيران (موعد الإطلاق المفترض الأول)، جرى من دون علم السلطات القبرصية بذلك، أو الحصول على الموافقات المطلوبة منها، ولا حتى حجز مواعيد رحلات ذهاب وإياب إلى مرفأ لارنكا. ولفتت إحدى الصحف إلى أنها ليست المرة الأولى التي تعمد فيها الشركة إلى إطلاق إعلان مماثل، وإنما الثالثة خلال ثلاث سنوات، مشددةً على الحاجة إلى التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية ومجموعة من التراخيص والموافقات المتعلقة بالأمان والصيانة ومطابقة الباخرة لمعايير الملاحة البحرية الأوروبية.

(حساب الشركة على فايسبوك)

«الأخبار» اتصلت على رقم الهاتف الموجود على موقع «Cedar Waves» للسؤال عن الرحلات إلى قبرص، لترد عاملة الهاتف بأن الرحلات معلقة إلى أمد غير محدد بسبب «عطل في السيستم». هذا «العطل» أدّى، بحسب المصادر، إلى إرسال من صدقوا الإعلان وعمدوا إلى الحجز، جواً إلى قبرص، بسعر البطاقة نفسه.

في المقابل، أفادت مصادر وزارية مطلعة أن الباخرة لم تحصل على ترخيص من السلطات القبرصية لأسباب عدة، أولها: الإعلان عن تسيير رحلات قبل مشاورة القبارصة. وتقع المسؤولية الأولى هنا على الدولة اللبنانية بشخص وزير الأشغال العامة والنقل الذي سمح باستخدام مرفأ جونية من دون المرور بالإجراءات اللازمة. وتقع المسؤولية أيضاً على افرام الذي باع اللبنانيين وهماً، عبر إعلانه مراراً افتتاح خط بحري من مرفأ جونية إلى قبرص، وإقامته احتفالاً كبيراً بذلك، قبل أن يتبين أنه مجرد عمل دعائي يكرره النائب الكسرواني كل عام أمام ناخبيه. وهنا تبرز إشكالية أخرى تتعلق بتعامل افرام مع مرفأ جونية كملك خاص، إذ عمد إلى استقدام أبو مرعي ولزّمه الرحلات البحرية حصراً. فنشر الأخير موظفيه في قاعة المسافرين في المرفأ، وسمح لنفسه باستخدامها على مرأى الوزارة والوزير، في حين أن القانون واضح في ما خص استخدام المرافق العامة، بما فيها مرفأ جونية، الذي يقع تحت وصاية وزارة الأشغال العامة المجبرة على التزام قانون الشراء العام ويقول رئيس هيئة الشراء العام لـ«الأخبار» إن كل ما يتعلق بالإنفاق يخضع للمادة 3 من قانون الشراء العام. وبحسب تلك المادة، «تخضع لأحكام هذا القانون جميع عمليات الشراء العام من لوازم وأشغال وخدمات، التي تقوم بها الجهات الشارية، سواء كان تمويل العقد من أموال الموازنة أو الخزينة أو من قروض داخلية أو خارجية أو هبات غير مقيّدة بشروط الواهب (...) ولا يجوز لأي جهة شارية، في غير الحالات المنصوص عليها في هذا القانون، القيام بأي عملية شراء إلا طبقاً لأحكامه». وتضيف المادة أن ما سبق يطلق على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على أن يستثنى من أحكام هذا القانون الشراء الذي يهدف إلى منح أيّ التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار. وفي هذه الحال، يحتاج الاحتكار أو الامتياز إلى قانون، وهو ما لم يحصل. وبالتالي، لزّمت الرحلات البحرية في مرفأ جونية بطريقة مخالفة للقانون وعلى قاعدة أن الغاية التي أعلن عنها افرام، وهي إنعاش المنطقة اقتصادياً، تبرر التعامل مع مرفق عام وكأنه دكانة مفتوحة لـ«البيزنس».

والواقع أن الدولة التي ترفع شعار الإصلاح هي نفسها التي استهترت بالقوانين وبديهيات الأصول التنظيمية، فنتج عن ذلك «فضيحة» قبرص وتركيا الى جانب وهب مرفأ عام لنائب ورجل أعمال. والأنكى أن حفل الافتتاح حصل بحضور رسامني وزميلته وزيرة السياحة لورا الخازن، وبرعاية رئيس الجمهورية جوزيف عون.

في المقابل، يصنّف ميناء جونية وفقاً للقرار 31/1 الصادر في العام 1966 كميناء من الدرجة الثانية، أي معدّ للصيد وزوارق النزهة، وليس مرفأ سياحياً. وتصنيفه يحتاج إلى تعديل وزاري. وربما شكلت هذه المسألة عائقاً إضافياً أمام الحصول على ترخيص من قبرص، يضاف إلى العوائق الأخرى. يذكر أن قيمة التذكرة مرتفعة، إذ تبدأ من 200 دولار إلى سوريا و300 دولار إلى تركيا، تشمل السفر فقط، من دون أي تقديمات أخرى. وللحصول على خدمات إضافية، يتوجب تسديد 100 دولار على الأقل، فوق السعر الأساسي.

وفيات ◄

رئيس مجلس النواب
اعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب والوزير السابق بهيج طبارة
المنتقل الى رحمته تعالى
الجمعة 26 حزيران 2026

تقرير

تحرير الإيجارات السكنية القديمة بالجُملة

المستأجرون يدفعون ثمن تقصير الدولة

زينب حمود

تشهد قصور العدل صدور عشرات الأحكام القضائية بتحرير عقود الإيجارات السكنية القديمة، وإلزام المستأجرين بإخلاء منازلهم وتسليمها إلى المالكين، بعدما استنفَد الاجتهاد القضائي على احتساب مهلة التمديد القانونية البالغة تسع سنوات اعتباراً من تاريخ صدور قانون الإيجارات السكنية القديمة بصيغته المُعدّلة عام 2017، لا من تاريخ صدور نسخته الأولى عام

القضاة يشترطون استفادة المستأجرين من الصندوق الوهمي لدعمهم

2014. ويستند هذا التوجّه إلى اعتبار أن قانون عام 2017 «لم يكن مجرّد تعديل لبعض مواد القانون السابق، بل أعاد صياغته بالكامل، ما يعني أن المهلة انتهت في شباط الماضي. وانعكس ذلك بـ«تراجع كبير في عدد الوحدات السكنية المستأجرة قبل عام 1992 والتي كانت تُقدّر بنحو 64 ألف وحدة سكنية»، بحسب رئيسة «الهيئة اللبنانية للعقارات» المحامية أندريا الزهيري، مشيرة إلى أنه «في منطقة برج حمود وحدها أُخليت أكثر من 100 شقة، وبعضها حتى قبل دخول القانون حيّز التنفيذ».

بشحطة قلم قاضٍ، يجد مستأجرون كثر أنفسهم مُهدّدين بخسارة مساكنهم في ظل تداعيات العدوان الإسرائيلي وأزمة نزوح حادّة أدّت إلى ارتفاع كبير في بدلات الإيجار، وفي غياب أي سياسة إسكانية أو شبكة حماية تحول دون دفعهم نحو التشرّد. ويؤكد محامون لـ«الأخبار» أن «المستأجرين القدامى يتعرّضون لمظلومية من القضاة، ولا سيما في بيروت، نتيجة تطبيق القانون بصورة حرفية ومن دون مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الاستثنائية التي تمر بها البلاد». وفي هذا السياق،

(الأرشيف ـ مروان طحطح)

أصدرت القاضية الناظرة في دعاوى الإيجارات في بيروت كارمن مشلب، بعد أسبوع واحد فقط على اندلاع الحرب، حكماً في 10 آذار الماضي يقضي بإخلاء مستأجر من شقته في منطقة المزرعة لانتهاء مهلة التمديد القانونية وعدم استفادته من التمديد الإضافي لثلاث سنوات. كما أصدرت، في 28 نيسان الماضي، حكماً مماثلاً بإخلاء شقة في الأشرفية.

ولم يستفد المستأجرون من مهلة الإشغال الإضافية البالغة ثلاث سنوات التي منحها قانون الإيجارات للمستفيدين من صندوق دعم المستأجرين ذوي الدخل المحدود، بسبب بقاء الصندوق، الذي استُحدث بموجب القانون، فارغاً من التمويل، فضلاً عن عدم تشكيل اللجان المختصة للبتّ في طلبات الاستفادة منه. وبعدما بادر المستأجرون إلى التسجيل في الصندوق قبل دخول القانون حيّز التنفيذ، اصطدموا بشروط غير منطقية وضعها القضاة، فيما بدأت تصدر أحكام بالإخلاء بحق مستأجرين يفترض أن يستفيدوا من الصندوق، ما دفع عدداً منهم إلى استئناف الأحكام الصادرة بحقهم. ومن بين هذه الأحكام، ما أصدرته القاضية الناظرة في دعاوى الإيجارات والإشغال في البقاع نورما شومان في 10 آذار الماضي، بإخلاء ماجور في بلدة أبلح لانتهاء سنوات التمديد التسع، رغم أن المستأجر مُسجّل في الصندوق. وبرّرت شومان قرارها بأن «أي قرار لم يصدر عن اللجنة المختصة يمنح المستأجر صفة المستفيد من تقديمات الصندوق، وبالتالي لا يوجد مسوّغ قانوني لاستمرار إشغاله للمأجور». وشرحت في متن الحكم أن «المادة 15 تمنح تمديداً استثنائياً لمدة ثلاث سنوات للمستفيدين من الصندوق، ما يعني أن الاستفادة يجب أن تكون فعلية وواقعية لا أن تقتصر على تقديم طلب. كما أن المادة 16 اشترطت صدور قرار عن اللجنة المختصة يثبت استيفاء شروط الاستفادة قبل ثلاثة أشهر على الأقل من نهاية السنة التاسعة».

وردّت القاضية شومان على ما وصفته بـ«التذرّع» بعدم تفعيل الصندوق واللجان، معتبرة أن «أي خلل إداري لا يُنشئ حقاً زمنياً غير منصوص عليه في القانون»، ما أثار موجة غضب واسعة بين المستأجرين والناشطين المدافعين عن حقوقهم. واعتبر رئيس «لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين» كاسترو عبدالله أن ثمة «تناقضاً» لدى بعض القضاة الذين يعتمدون أحكام قانون الإيجارات المعدّل عام 2017 عند احتساب المهل، لكنهم يتجاهلون في المقابل التعديلات نفسها التي نصّت على إنشاء الصندوق واللجان، أو يسقطون حق المستأجرين بالتمديد بسبب تقصير الدولة في تنفيذ التزاماتها وعدم إنشاء هذه الهيئات أساساً». وأشار إلى أن «المادة 58 من القانون واضحة لجهة تعليق تطبيق المواد المرتبطة بالمساعدات والتقديمات، وكذلك المراجعات القضائية في الأساس أو التنفيذ أو الأحكام الصادرة، إلى حين دخول هذه الأحكام حيّز التنفيذ الفعلي، أي إلى حين إنشاء الصندوق واللجان المختصة»، معتبراً أن تجاهل هذا النص يحمّل المستأجرين تبعات تقصير الدولة. وأمام تصاعد الاعتراضات، تراجعت شومان عن قرارها الأول، وأصدرت في 19 أيار الماضي قراراً جديداً ألغت فيه شرط صدور قرار عن اللجنة المختصة لإثبات الاستفادة من الصندوق، لكنها أبقت على شرط آخر يتمثّل بوجوب إبلاغ المالك بالاستفادة من الصندوق، معتبرة أن هذا الإجراء يشكل معاملة شكلية جوهرية يترتب على عدم استكمالها سقوط حق المستأجر في التمديد الإضافي لثلاث سنوات. إلا أن عبدالله يطعنّ أيضاً في هذا التفسير، متسائلاً: «كيف يمكن للمستأجر أن يبلّغ المالك بقرار استفادة من الصندوق فيما اللجنة التي تنظر في الطلبات وتقرّر من يستفيد ومن لا يستفيد غير موجودة أصلاً؟ فإذا لم تكن هناك لجنة ولا قرارات صادرة عنها، فما الذي يمكن للمستأجر أن يبلّغه للمالك؟».

كل ما سبق يشير إلى أن شدّ الحبال بين المستأجرين والمالكين لا يزال مستمراً، حتى بعد صدور القانون والأحكام القضائية التي تُنفّذ أحياناً بمؤازرة القوى الأمنية في مواجهة رفض بعض المستأجرين الإخلاء. وفي حالات معينة، يتطوّر النزاع إلى حدّ التلويح بالنفوذ السياسي أو المناطقي، أو استخدام أساليب ضغط مختلفة، وأحياناً الاستفزاز المتبادل. وتنقل الزهيري مثالاً عن ذلك، مشيرة إلى أن «مستأجراً في منطقة عين المريسة خسر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ثم أمام محكمة الاستئناف، فعمد إلى استضافة عائلة نازحة من الضاحية الجنوبية في المأجور لإحراج المالك وعدم تسليمه المنزل».

ولا يجري تحرير العقود القديمة عبر المعارك القضائية وحدها، إذ بلجأ الطرفان في كثير من الأحيان إلى تسويات واتفاقات رضائية خارج إطار الأحكام، تمتد على زيادات تدريجية على بدلات الإيجار خلال مهلة 3 سنوات مثلاً، يوقّعها المستأجرون تحت الضغط، بهدف فصلهم عن القانون الحالي تخوّفاً من تعديله بشكل يُنصف المستأجر ويحمي الحقّ في السكن» بحسب عبدالله.

الحرب الكونية ضد المقاومة

إيران متمسّكة بسيادتها على «هرمز»

واشنطن ـ طهران: مفاوضات بالنار

طهران - **محمد خواجوني**

لم يكد يجفّ حبر التفاهم الإيراني - الأميركي، حتى عادت نيران المواجهات العسكرية لتشتعل مجدداً في مضيق هرمز؛ وهو تطوّر، إذا ما أضيف إلى استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان، يضع ديمومة هذا التفاهم أمام تحدٍّ جدي. فبعد عشرة أيام فقط على توقيع الوثيقة المكوّنة من 14 بنداً، جاءت الهجمات بالمسيّرات على السفن التجارية، واستهداف المنشآت العسكرية الإيرانية والقواعد الأميركية في المنطقة، وتهديدات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الصريحة بـ«تدمير» إيران، لتكشف عن فجوة سحيقة بين النصوص المكتوبة، والواقع الميداني المتفجّر. وتُظهر هذه المواجهات، التي تتجذّر في الغموض البنيوي للبند الخامس والخلاف على السيادة في هذا الممرّ الحيوي للطاقة عالمياً، أنّ أيّ تفاهم يفتقر إلى آليات تنفيذية واضحة، لا يعدو كونه حبراً على ورق؛ بل هو أقرب إلى أن يكون فتيل صواعق لتوتّرات جديدة، بدلاً من أن يكون صانعاً للسلام. وكانت توالت مؤشّرات عودة التوتر إلى مضيق هرمز سريعاً؛ إذ لم يمرّ سوى يومين على نشر نصّ التفاهم الإيراني - الأميركي، في 20 حزيران، حتى أعلنت إيران عزمها إغلاق المضيق، مستندةً في ذلك إلى استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان، وما اعتبرته عدم التزام أميركي بتعهّدات البند الأول من التفاهم. وفي حينه، سارعت واشنطن إلى

> **افتقار التفاهم إلى آليات تنفيذية واضحة يجعله فتيل صواعق لتوترات جديدة، بدلاً من أن يكون صانعاً للسلام**

تأكيد عدم وجود «أيّ شواهد على إغلاق المضيق».

غير أن التصعيد سرعان ما بدأ يبلغ ذروته بدءاً من الخميس الماضي، حين تعرّضت سفينة تجارية ترفع علم سنغافورة، تُسمّى «أور لاوالي»، لهجوم بطائرة مسيّرة قرب «هرمز»، ليُسارع الجانب الأميركي إلى توجيه أصابع الاتهام إلى إيران. وفي ردّ فعلٍ تصعيدي، وصف ترامب العملية بأنها «خرقٌ أحمق لاتفاق وقف إطلاق النار»، ليعقب ذلك قيام الجيش الأميركي، في اليوم التالي، باستهداف منشآت صاروخية ومسيّرة وإرادارات ساحلية إيرانية في ميناء سيريك جنوبي البلاد، في أوّل عدوان عسكري أميركي مباشر على الأراضي الإيرانية منذ توقيع التفاهم.

ولم تتوقّف الاشتباكات عند هذا الحدّ؛ إذ ردّت إيران، أول من أمس، باستهداف مقر القوة البحرية الأميركية في البحرين بالطائرات المسيّرة، تزامناً مع إصابة ناقلة النفط «أم تي كيكو» في مضيق هرمز بمقذوف مجهول. وتدحرجت كرة النار، إثر تلك التطورات، سريعاً، لتعلن «القيادة المركزية الأميركية» أنها نفّذت، فجر أمس، هجمات انتقامية طاولت برج اتصالات في سيريك، ومواقع أخرى في جزيرة قشم وميناء لنجة. وفي المقابل، أعلن «الحرس الثوري الإيراني» أن قواته استهدفت، ردّاً على هذه الغارات، مواقع تابعة للجيش الأميركي في قاعدة علي السالم في الكويت، ومقرّ الأسطول الخامس في البحرين، باستخدام صواريخ باليستية ومسيّرات. وفي خضمّ التصعيد المتجدّد، هدّد ترامب، عبر منصته الرقمية، بأنه لن يتوانى عن استخدام القوة العسكرية إذا اقتضت الضرورة، ملوّحاً بأن «الجمهورية الإسلامية لن تعود موجودة» في حال حدوث ذلك.

ويكمن جوهر النزاع بين طهران وواشنطن في معضلة السيطرة على مضيق هرمز وإدارته بعد الحرب. فإيران، التي تفرض سيطرتها الفعلية على الممرّ المائي منذ 28 شباط، تسعى اليوم، مستندةً إلى «تفاهم إسلام آباد»، إلى ترسيخ هذه السيطرة وتثبيت نظام الملاحة الذي ترتئيه. وفي المقابل، وبما أن التفاهم المذكور ليس سوى وثيقة مبادئ عامّة تفتقر إلى الآليات الإجرائية، فقد فُتح الباب أمام تأويلات متضاربة؛ وهو ما أدى إلى تمسّك كل طرف بقراءته الخاصة للنصوص، وصولاً إلى طريق مسدود لا يبدو أن ثمة مخرجاً منه سوى الخيار العسكري.

وتتمسّك إيران بحقها، بصفتها دولة مشاطئة، في تحصيل رسوم الملاحة وتحديد المسارات في مضيق هرمز؛ وهي أعلنت أن عبور السفن هناك مقتصر حصراً على المسار الشمالي المحاذي للسواحل الإيرانية)، معتبرة أيّ مسار آخر أمراً «غير مقبول» و«بالغ الخطورة». في المقابل، شدّدت الولايات المتحدة ودول الخليج الستّ، في بيان مشترك، على ضرورة ضمان «العبور الحرّ، غير المشروط، ومن دون عوائق»، رافضة أيّ رسوم أو «محاولات لفرض السيطرة».

مع ذلك، يبدو أن الصدامات الأخيرة، رغم خطورتها، تظلّ ضمن سقف التصعيد «المضبوط»، ولا تشي بالضرورة بالعودة إلى حرب شاملة. إذ تسعى واشنطن، عبر هذه الضربات، إلى فرض «ردع محدود» والحؤول دون تقويض موقفها في المفاوضات المرتقبة؛ بينما تحاول طهران استخدام ورقة «هرمز» لتعزيز أوراق ضغطها في محادثات الـ60 يوماً. لكن الثابت في هذا المشهد، هو أن الاتفاق الورقي، في غياب آليات تنفيذية واضحة، بات عرضة للتآكل السريع، ففي حين دخل الطرفان، منذ الأسبوع الماضي، في مفاوضات للوصول إلى اتفاق نهائي، تأتي كلّ ضربة عسكرية جديدة لتنسف ما تبقّى من ثقة متبادلة، وهو ما يزيد مسار الحل تعقيداً وصعوبة.

وفي هذا السياق، نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مصادر القول إن «محادثات كانت مقرّرة الأسبوع الجاري بين واشنطن وطهران في سويسرا توقفت بسبب تجدّد القتال».

لكن مسؤولاً أميركياً قال لصحيفة «نيويورك تايمز» آكد أن «المحادثات التقنية مع إيران لا تزال مقررة خلال الأيام المقبلة. ولم تُلغَ أي محادثات رغم الضربات».

وترافق ذلك مع تصريحات لترامب قال فيها إنه «قد تأتي نقطة لن نكون قادرين فيها على التصرّف بعقلانية وسنُجبَر على إكمال المهمة عسكرياً»، وإنه «لن يكون لجمهورية إيران الإسلامية وجود بعد ذلك». وفي أعقاب تلك التصريحات، حذر السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة، مايكل والتز، بدوره، من أن «إيران تخطئ إن ظنّت أن ترامب سيقف مكتوف الأيدي بينما تهاجم الملاحة وقواعدنا».

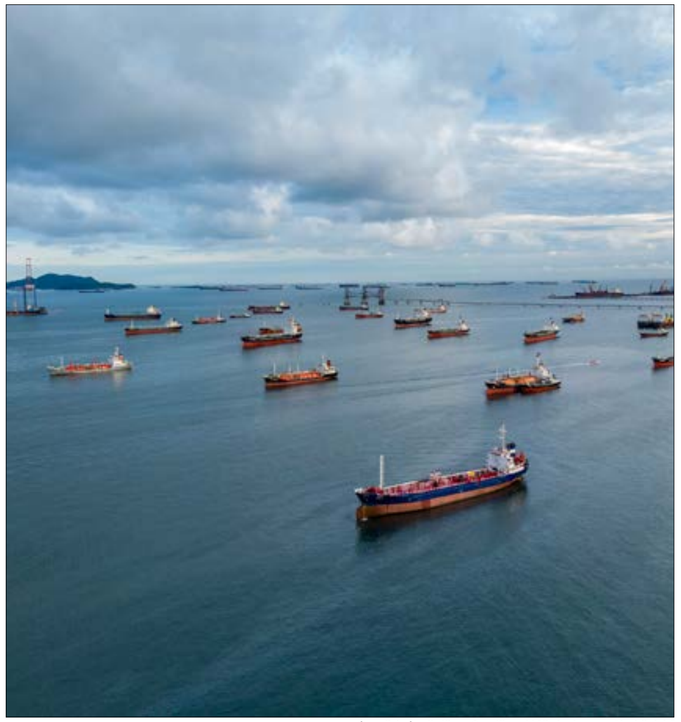

تبادله الضربات يهدد بنسف التفاهم الأميركي - الإيراني (من الويب)

محاولة انقلابية أميركية على «مذكّرة التفاهم»

الخليجيون لا يطبّقون دروس الحرب

حسين إبراهيم

ليس تبادل الضربات الذي شهدته الأيام الماضية بين الولايات المتحدة وإيران، الحدث الوحيد الذي يضع مذكّرة التفاهم الموقّعة بين الجانبَين، عند أخطر منعطف منذ توقيعها. فثمة تطورات أخرى تطرح أسئلة حول تغيّر مفاجئ في الموقف الأميركي من الاتفاق. والواقع أن هذه ليست المرّة الأولى التي تعرف فيها التوجّهات الأميركية، إزاء إيران، تذبذباً من هذا النوع، إذ خلال الأشهر الماضية من الحرب والمفاوضات، حصلت الكثير من التراجعات من جانب الولايات المتحدة في اللحظات الأخيرة، أرجأت توقيع المذكّرة.

كلّ ما حدث خلال الأيام الماضية، بدا متعمّداً من جانب واشنطن، بدءاً بالضغط على مسقط لفتح الممرّ العماني في مضيق هرمز، بشكل مستفزّ لطهران، خاصة أن الأمر جرى في فترة الستين يوماً المُقرّرة للتوصّل إلى اتفاق نهائي. ومن ثمّ، جاء الاجتماع الوزاري الأميركي – الخليجي الذي اعتمد، أيضاً بضغط أميركي، لهجة قاسية إزاء إيران تذكّر بما قبل الحربَين الأخيرتَين عليها. ولا يمكن كذلك، فصل التطوّرات تلك، عن ما يجري على الجبهة اللبنانية؛ فالبيان الخليجي - الأميركي نفسه، كان نصفه عن الوضع في لبنان، وهو تبنّى الموقف الأميركي والإسرائيلي منه، والمناقض لما ورد في البند الأول من مذكّرة التفاهم، الذي ينص على إنهاء الحرب على جميع الجبهات بما فيها لبنان، وانسحاب قوات الاحتلال من الجنوب اللبناني.

ما تقدّم يضعنا أمام احتمالَين: الأول، أن ترامب كان يكذب منذ البداية، وهو يريد اتفاقاً مرحلياً للاتفاق، وفق ما حصل أخيراً عند استهداف السفن التي حاولت عبور الممرّ العماني. أمّا دول الخليج، فرغم أنها باعت الولايات المتحدة، من خلال موافقتها على البيان، كلاماً - لا قيمة له - أكثر ممّا أعطتها التزاماً، فإن هذا ممّا يدلّ على استمرار تلك الدول في موقف الضعف الذي أظهرته خلال الحرب، والذي وضعها على تقاطع النيران بين المتحاربين، من دون أيّ قدرة على التأثير فيها. وبالتالي إذا عاد القتال، فستجد نفسها في الموقف ذاته.

كان حرياً بالدول الخليجية أن تستفيد من حالة التوازن التي أنتجتها الحرب، لزيادة أسهمها في عملية صنع القرار، إلا أن ذلك يتطلّب توحيد الرؤية الخليجية، وهو ما ثبتت صعوبته، إن لكلّ نظام يسعى إلى تعزيز قوته من خلال ارتباطات جانبية، لا إلى إقامة منظومة أمنية خليجية ضامنة إلى حدّ معين لكلّ دول «مجلس التعاون»، وتتمتّع بهامش من الاستقلالية يمكّن أطرافها من المشاركة في صنع مستقبل المنطقة. ربّما حينها تستطيع هذه الدول الحصول على ضمانات من الأخيرة، في مقابل منع الولايات المتحدة من تهديد طهران انطلاقاً من أراضيها، لكن هذا ليس هو الحال إلى الآن.

يُثبت ما حصل حتى الساعة، أن دولَ الخليج ما زالت غير راشدة أمنياً، وأنها تحتاج إلى حماية أميركية، حتى لو غير كاملة، وتؤثِر البقاء في هذا الوضع على أن تُلقي نفسها في المجهول. على أن الحرب لم تُعِد تظهير العجز الخليجي فحسب، وإنما بيّنت ضرورة تغيير تلك الدول نهجها، إذا أرادت، كانظمة، وربّما ككيانات أيضاً، البقاء السياسي. فالمعركة ضدّ إيران ليست «ربيعاً عربياً» يمكنها أن تبقيه بعيداً عن حدودها، من خلال إطفائه بالمال؛ بل إن إيران تحتلّ ضفة كاملة من ضفّتَي الخليج، وأيّ حرب على واحدة من هاتَين الضفّتَين هي بالضرورة حرب على الأخرى، وهو ما لا تحتمله بنى الحكم الخليجية.

يُسجَّل لهذه الدول أنها قاومت، مع استثناء واحد هو الإمارات، محاولات أميركية لجرّها إلى الحرب ضدّ إيران. إلّا أن ذلك ليس كافياً، بل هي تحتاج إلى المبادرة إلى أفعال تضمن أمنها ومستقبلها، لا إلى مجرّد مقاومة الانزلاق إلى ورطات تدمّرها، ولا سيما أن قدرة الولايات المتحدة على حماية أنظمتها تراجعت بشكل كبير، في ظلّ الفشل الأميركي في إزالة «التهديد» الإيراني المُفترَض.

> **كان حرياً بالدول الخليجية أن تستفيد من حالة التوازن التي أنتجتها الحرب**

واشنطن تعمدت استفزاز إيران في هرمز (من الويب)

أربعة مسارات للالتفاف الأميركي

واشنطن تفرغ «المذكرة» من مضمونها

حسين الأمين

لم تكد تمضي أيام قليلة على توقيع مذكرة التفاهم الأميركية - الإيرانية، حتى بدأت الولايات المتحدة تتحرّك في أكثر من اتّجاه لإعادة صياغة البيئة السياسية والأمنية التي يُفترض أن تطبَّق فيها بنود الاتفاق. ولا يبدو، بالنظر إلى تلك التحركات، أن الإدارة الأميركية تسعى إلى إسقاط المذكّرة أو الانسحاب منها مباشرة، بل إلى تفريغها تدريجياً من مضمونها العملي، عبر فرض وقائع جديدة تجعل الالتزامات التي نصّت عليها بلا قيمة فعلية، أو قابلة للتأويل بما يخدم المصالح الأميركية والإسرائيلية.

وتتوزّع هذه السياسة على أربعة مسارات متوازية: يبدأ الأول من لبنان، ويمتدّ الثاني إلى الخليج، ويتمحور الثالث حول مضيق هرمز، فيما يتّصل الرابع بإبقاء مستوى محسوب من الاحتكاك العسكري مع إيران. وبذلك، تحتفظ واشنطن بأدوات ضغط دائمة على طهران، من دون الذهاب إلى حرب شاملة معها، ومن دون منحها القدرة على ترجمة مكاسب المذكّرة سياسياً واستراتيجياً.

بالنسبة إلى المسار الأول، المتّصل بلبنان، يمكن القول إن الاتفاق الذي أُعلن قبل يومين، في واشنطن، بين الحكومتَين اللبنانية والإسرائيلية، يعيد صياغة البند الأول من مذكرة التفاهم الأميركية - الإيرانية، بما ينسجم مع الرؤية الإسرائيلية. فبدلاً من الانسحاب الكامل خلال مهلة الستّين يوماً، منح الاتفاق الاحتلال شرعية سياسية للبقاء في الأراضي اللبنانية إلى أجل غير محدّد، وربَط أيّ انسحاب لاحق بشروط جديدة لم ترد في المذكرة. كما وفّر غطاءً لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية داخل لبنان تحت عناوين أمنية، وفتح الباب أمام تأثير إسرائيلي مباشر في القرار الأمني اللبناني، وخصوصاً في ما يرتبط بالجيش. والأخطر، أنه ربط إنهاء الاحتلال بنزع سلاح المقاومة من كامل الأراضي اللبنانية، وهو مطلب إسرائيلي - أميركي يدرك واضعوه أن تحقيقه شبه مستحيل في الظروف الحالية. وبذلك، يصبح الانسحاب الإسرائيلي مشروطاً بهدف غير قابل للتحقّق عملياً، ما يحوّل الاحتلال إلى ورقة ضغط طويلة الأمد، على المقاومة أولاً، وعلى إيران تالياً.

والهدف من كلّ ما سبق واحد واضح، وهو فصل المسار اللبناني عن المسار الأميركي - الإيراني، وإخراج الملف اللبناني من الالتزامات التي فرضتها مذكرة التفاهم. وفي هذا الإطار، لم تجد المصادر الأميركية والإسرائيلية واللبنانية، أيّ حرج في التصريح إلى موقع «أكسيوس»، أن «الهدف المشترك من الاتفاق هو إضعاف نفوذ حزب الله وإيران داخل لبنان».

أمّا المسار الثاني، فيتمثّل في الحراك الأميركي المكثّف داخل الخليج. إذ عكست جولة وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، الأسبوع الفائت، وما انتهت إليه من بيان مشترك صادر عن الاجتماع الوزاري الأميركي - الخليجي في المنامة، محاولة لإعادة بناء اصطفاف إقليمي يمنح واشنطن هامشاً أوسع لإدارة ملفّات المنطقة، بعيداً من القيود التي فرضتها المفاوضات مع طهران.

وبدا أن الزيارة تهدف إلى «طمأنة الحلفاء، حيال الاتفاق مع إيران»؛ فدول الخليج تؤيّد مذكرة التفاهم علناً، كونها تريد وقف الحرب والهجمات الإيرانية على القواعد الأميركية على أراضيها وفي الممرّات البحرية، لكنها تخشى أن يُنتج الاتفاق «سلاماً ناقصاً إذا لم يعالج الصواريخ والمسيّرات والوكلاء». وإذ حمل البيان الوزاري المشترك الصادر عن اجتماع الطرفَين، رسائل واضحة بشأن «أمن الملاحة والتنسيق الدفاعي والالتزام بأمن الخليج» رافضاً أيّ «رسوم أو ضرائب أو محاولات لفرض السيطرة على مضيق هرمز»، فقد أظهر محاولة الإدارة الأميركية، من طريق جولة روبيو الخليجية، تثبيت رسائل أساسية، أهمّها: رفض الرسوم على المضيق، ومنع تحويل الاتفاق إلى ترتيب «يضرّ بأمن الخليج».

وبالنسبة إلى المسار الثالث، فهو يَظهر في مضيق هرمز، حيث دفعت الولايات المتحدة ودول الخليج، سلطنة عُمان، نحو فتح ممرّ بحري مؤقّت لا يخضع مباشرة للنفوذ الإيراني. ومن شأن تثبيت هذا المسار أن يقلّص إحدى أهمّ أوراق القوة لدى طهران، أي قدرتها على التأثير في حركة الملاحة داخل المضيق، بما يمسّ ميزان الردع الذي كرسته مذكرة التفاهم. والجدير ذكره، هنا، أن سلطنة عُمان وإيران، كانتا قد أعلنتا «مواصلة المحادثات بشأن إدارة الملاحة والخدمات والتكاليف في المضيق»، لكن مسقط عادت وأعلنت -عقب جولة روبيو الخليجية- وبالتنسيق مع «المنظمة البحرية الدولية»، إتاحة «ممرّ بحري مؤقت لجميع السفن الراغبة في العبور، من دون رسوم». ولاحقاً، كشفت «رويترز» عن مباحثات إقليمية منفصلة عن المسار السويسري الأميركي - الإيراني، تتعلّق بالإدارة المستقبلية لهرمز، مشيرة إلى «إشراف أميركي» على المبادرة العمانية - الأممية. وعلى خيارَي العبور المتاحَين للسفن العالقة. كما أظهرت بيانات تتبّع الملاحة بدء استخدام ممرَّين: أحدهما شمالي في المياه التي تعدّها إيران خاضعة لرقابتها، والآخر جنوبي عُماني. غير أن المسار الجديد اصطدم سريعاً بالاعتراض الإيراني؛ إذ حذّرت طهران السفن من سلوك طرق لا تعتمدها هي، مؤكدة أن السلامة لن تكون مضمونة خارج المسارات التي تحدّدها السلطات الإيرانية. وتبعت ذلك عدّة استهدافات لسفن كانت تحاول سلوك المسار العماني.

> **تحتفظ واشنطن بأدوات ضغط دائمة على طهران، من دون الذهاب إلى حرب شاملة معها**

أمّا المسار الرابع، فيقوم على إبقاء مستوى منخفض من الاحتكاك العسكري مع إيران في مضيق هرمز ومحيطه. فالولايات المتحدة لا تبدو معنيّة بالعودة إلى حرب واسعة، لكنها لا تريد أيضاً استقراراً كاملاً يتيح لطهران تحويل مذكرة التفاهم إلى مكاسب صافية. ولذلك، يشكّل التصعيد الحالي المحدود أداة ضغط دائمة، تبقي وقف إطلاق النار هشّاً وقابلاً للانهيار، وتسمح بإعادة الأطراف إلى حافة المواجهة عند الحاجة. بتعبير آخر، يراد من الاحتكاك العسكري تذكير إيران بالكلفة العسكرية لمحاولة مقاومة القواعد الجديدة التي تحاول الولايات المتحدة فرضها في لبنان والخليج ومضيق هرمز.

وإذا ما جُمعت هذه المسارات معاً، يتّضح أن واشنطن لا تُسقط مذكرة التفاهم عن طهران بصورة مباشرة، بل تعمل على إعادة تفسيرها عبر فرض وقائع جديدة. فهي تترك الاتفاق قائماً من الناحية الشكلية، لكنها تسعى إلى تعديل البيئة السياسية والعسكرية التي ولد فيها، بطريقة تجعل كثيراً من بنوده فاقداً لفاعليته، أو خاضعاً لشروط إضافية لم تكن جزءاً من التفاهم الأصلي. وبهذه المقاربة، تحاول الإدارة الأميركية الجمع بين هدفَين: الحفاظ على مسار التفاوض مع إيران، ومنع الأخيرة، في الوقت نفسه، من جني المكاسب السياسية والاستراتيجية التي يُفترض أن يوفّرها الاتفاق.

الحرب الكونية ضد المقاومة

عراقجي في بغداد: تنسيق أمني... وتفاهمات اقتصادية

بغداد - **فقار فاضل**

اختار وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، بغداد كأوّل محطة إقليمية له بعد توقّيع مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة، حيث جمعه لقاء برئيس الوزراء العراقي الجديد، علي الزيدي. لكنّ الزيارة التي غلّفتها الحكومة العراقية بطابع التنسيق اللوجستي لتشييع المرشد الإيراني الراحل، آية الله علي خامنئي، في العتبات المقدّسة في النجف وكربلاء، مطلع تموز المقبل، حملت في كواليسها السياسية والأمنية رسائل تعكس صراعاً خفياً حول هندسة «الهيكل الأمني الجديد» للمنطقة، ورسم حدود النفوذ والمهادنة بين طهران وواشنطن على الأرض العراقية.

وفي مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره العراقي، فؤاد حسين، أطلق عراقجي تحذيرات شديدة اللهجة من أيّ محاولة لفرض «ترتيبات جديدة أو منفصلة» في مضيق هرمز خارج الإرادة الإيرانية، معتبراً أن ذلك سيزيد الأوضاع تعقيداً، علماً أن تصريحه هذا يأتي غداة المناوشات البحرية والضربات الأميركية الأخيرة ضدّ بلاده. كما دعا عراقجي إلى «إطار عمل جديد» لأمن الخليج تشارك فيه دول المنطقة حصراً من دون تدخّل خارجي.

من جانبه، وبدبلوماسية حذرة، أشار الوزير العراقي إلى أن «غلق مضيق هرمز كان سبباً في وقف تصدير النفط العراقي وأثر عميقاً على الاقتصاد»، مجدّداً الدعوة إلى رفع الحصار البحري الأميركي عن إيران، مؤكداً التزام العراق بنبذ الحروب. وفي قصر بغداد، شدّد رئيس الجمهورية، نزار أميدي، بدوره، خلال استقباله الوزير الإيراني، على «أهمية الاحتكام إلى الحوار لتأسيس تفاهمات مُستدامة تعالج الملفات العالقة».

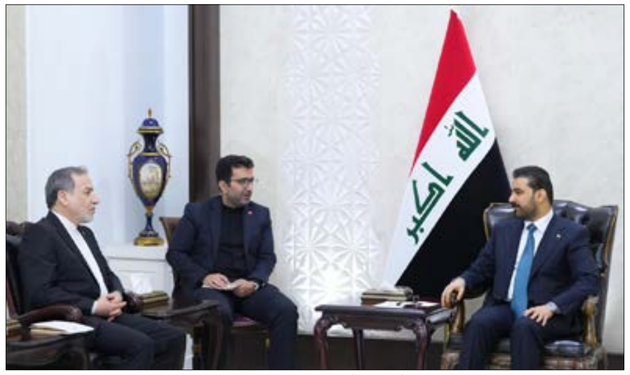

عراقجي والزيدي خلال اجتماعهما في بغداد (هنّ الوبيه)

على أنه خلف الأبواب المُغلقة، لم تكن المباحثات مجرّد عرض لتطورات التفاوض الإيراني - الأميركي، بل يبدو أنها ذهبت أبعد من ذلك، وتحديداً في ما يتّصل بملفّ سلاح فصائل المقاومة العراقية، وتجميد العمليات المسلّحة، بهدف منح الحكومة غطاءً سياسياً في مفاوضاتها المقبلة مع واشنطن، وذلك شريطة التزام الجانب الأميركي ببنود مذكّرة التفاهم، وسحب قواته وفق جدول زمني مُحدّد». ولا يرى أن ما يدور الحديث عنه في هذا السياق يُعدّ «تفكيكاً (للفصائل) بالمعنى الإقصائي»، بل هو «إعادة توضيع استراتيجي لتفادي إجراح بغداد ومنح تبرير أيّ ضربات أميركية استباقية».

ويشير محي إلى أن «طهران أبلغت قادة الإطار وفصائل المقاومة بضرورة الانضباط التامّ في هذه المرحلة الانتقالية، وتجميد العمليات المسلّحة، بهدف منح الحكومة غطاءً سياسياً في مفاوضاتها المقبلة مع واشنطن، إشارات إيجابية إلى واشنطن، تؤكد فيها جدّية حصر السلاح، لكن التطبيق على الأرض يظلّ رهناً بالتوافق الإيراني - الأميركي».

وعلى المقلب الاقتصادي، لا تبدو الصورة أقلّ تعقيداً، خصوصاً أن البلدين يرزحان تحت وطأة مُخلّفات الحرب والعقوبات. ويكشف مصدر حكومي عراقي، لـ«الأخبار»، طبيعة التفاهمات الاقتصادية الجارية بقوله إن «العراق يتعامل بحذر شديد مع تداعيات إغلاق مضيق هرمز والقيود المفروضة على الموانئ الإيرانية. المباحثات الحالية تضمّنت طلباً عراقياً ببحث مسارات بديلة لتصدير النفط وتسهيلات تجارية متبادلة لتخفيف الاختناق الاقتصادي». ويؤكد أن «طهران أبدت استعداداً لتقديم تسهيلات مرنة في ملف استيراد الغاز الإيراني المُشغّل للمحطات الكهربائية العراقية، في مقابل سعي بغداد إلى إيجاد ممرّات قانونية متوافقة مع قواعد الخزانة الأميركية لإطلاق الأموال الإيرانية المُجمّدة في المصارف العراقية». ويشير المصدر إلى أن «العراق يرى في استقرار الخليج مصلحة وطنية عليا، ويعمل كجسر تواصل اقتصادي وسياسي، وليس كساحة لتصفية الحسابات».

اجتماع قبرص «يمحو» اتفاق شرم الشيخ
ملادينوف للوسطاء: مطالب إسرائيل أوّلاً

القاهرة - **الأخبار**

يُنذر اجتماع «مجلس السلام» المرتقب في قبرص غداً، بتحوّل جديد في المسار السياسي الخاص بقطاع غزة، عنوانه الفعلي الانقلاب على التفاهمات التي أُرسيت في قمّة شرم الشيخ في 13 تشرين الأول الماضي، وإعادة إنتاج مقاربة تضع الشروط الإسرائيلية كأساس للمرحلة المقبلة. فبدلاً من إلزام الاحتلال بتنفيذ ما جرى التوافق عليه بشأن تثبيت وقف إطلاق النار، والانسحاب من القطاع، وإطلاق مسار إعادة الإعمار، يدفع رئيس المجلس، نيكولاي ملادينوف، نحو «خريطة طريق» معدّلة تُعيد ربط الملفّ الإنساني بنزع سلاح المقاومة.

وبالتوازي مع هذا المسار، بدأت على الأرض عملية تجهيز قواعد عسكرية لـ«قوات الاستقرار الدولية» في محيط معبر كرم أبو سالم، وقرب معبر رفح، وفي مناطق مقابلة لوسط القطاع وشماله، وذلك تمهيداً لفرض واقع أمني جديد يمنح تلك القوات حصانات قانونية واسعة وحرية استخدام الموافق العامة، وفقاً للتسريبات. وفيما يجري بحث خيار المضيّ في تنفيذ هذه الترتيبات بمعزل عن التعاون مع الفصائل الفلسطينية، تقول مصادر مصرية، في حديثها إلى «الأخبار»، إن القاهرة ترفض الإجراءات اللوجستية الجارية حالياً، ومعها تعديلات ملادينوف الأخيرة، «بصورة قاطعة». كما تعتبر مصر، وفقاً للمصادر، أن «تسييس الملف الإنساني وتحويله إلى أداة لفرض شروط أمنية إسرائيلية يتناقضان مع التفاهمات السابقة، ويهدّدان بإفشال المسار التفاوضي»، وهو موقف «يتقاطع مع الرؤية القطرية، وسيكون مطروحاً بصورة علنية خلال اجتماعات قبرص».

استقبلا وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، الأربعاء الماضي، رئيس «مجلس السلام» نيكولاي ملادينوف (الخارجية المصرية)

وبحسب المصادر نفسها، تزامَن الرفض المصري مع «تحذيرات شديدة اللهجة وُجّهت إلى الأطراف الإقليمية والدولية من تداعيات الانحياز إلى المطالب الإسرائيلية، أكّدت فيها القاهرة أن الإصرار على تهميش الاستحقاقات الفلسطينية، ومحاولة فرض وقائع أمنية بالقوة، لن يؤدّيا إلا إلى انفجار الوضع ميدانياً، وتقويض ما تبقّى من فرص تثبيت وقف إطلاق النار، لا سيما في ظلّ استمرار الخروقات الإسرائيلية لاتفاق شرم الشيخ». وتستهدف الصيغة الجديدة، عملياً، وضع الفصائل أمام خيارات شديدة التعقيد، بين رفض التعديلات التي طرأت على ورقة حزيران، والتي تربط أيّ تقدم بحلّ «الأجنحة العسكرية»، وبين إظهار قدر من المرونة التكتيكية لتفادي تحميلها مسؤولية تعطيل المسار السياسي. إلا أن الفصائل لا تزال تتمسّك بتنفيذ استحقاقات المرحلة الأولى من اتفاق شرم الشيخ كاملة، وفي مقدّمها الانسحاب الإسرائيلي قبل الانتقال إلى أيّ نقاش يتعلق بالسلاح، وهي تعتبر أن الورقة الأخيرة تمثّل تراجعاً عن ذلك الاتفاق.

أمّا الوسطاء، فتقول المصادر إن «خياراتهم انحصرت في محاولة الفصل بين المسارَين الإنساني والأمني، والضغط لإحداث حلحلة مؤقّتة تعيد قطار التفاوض إلى مساره»، مضيفةً أن ثقة قناعة لدى الجانب المصري «بأن أيّ مقاربة تتجاوز ذلك الفصل ستقود إلى طريق مسدود». كذلك، تبدي القاهرة «استياءً متزايداً» من استمرار تعطيل تنفيذ القرارات الأساسية الخاصة بإدارة القطاع، وفي مقدّمها تفعيل «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» ومباشرة عملها من داخل القطاع؛ إذ لا يزال هذا الملف رهينة الشروط الدولية والقيود الميدانية، رغم السريان الهشّ لوقف إطلاق النار، وفقاً للمصادر نفسها.

وإزاء ذلك، ترى مصر أن «تجاوز القوى الفاعلة على الأرض، ومحاولة فرض هياكل حكم بديلة، لن يؤدّيا إلا إلى إفشال أيّ اتفاق جديد، وتهديد الاستقرار الإقليمي»، مؤكدة أن «أيّ ترتيبات قابلة للحياة لا بدّ من أن تستند إلى التنسيق مع جميع الأطراف المعنيّة، وفق الإطار الذي جرى التوافق عليه سابقاً»، وذلك وفقاً للمصادر نفسها، التي تشير أيضاً إلى أن «جانباً أساسياً من الأزمة الحالية، وفق الرؤية المصرية، يعود إلى غياب ضغط أميركي فعلي على إسرائيل للقبول بحلول وسط، في مقابل استمرار الرهان على ممارسة الضغوط على الفصائل الفلسطينية وحدها، فضلاً عن أن ملف غزة لا يحتلّ موقعاً متقدّماً على أجندة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وفريقه». وتضيف المصادر أن الإدارة الأميركية تبرّر جمود المفاوضات بالاستحقاق الانتخابي الإسرائيلي المقرّر في الخريف المقبل، لافتة إلى أن هذا الجمود يدفع نحو الإبقاء على الوضع القائم، مع إدخال تحسينات إنسانية محدودة بين الحين والآخر، من دون وجود أيّ نية إسرائيلية للانسحاب من القطاع.

محاكمة حسون وترقية المحيسني
سيف «العدالة الانتقائية» السورية ماض

عامر علي

أثارت المحاكمات التي تجريها السلطات الانتقالية بحقّ عدد من رموز النظام السابق، وآخرهم المفتي أحمد حسون، جدلاً واسعاً في سوريا، في وقت تتصاعد فيه الأعمال الانتقامية في مناطق مختلفة من البلاد، بذريعة «طرد الفلول». ويأتي هذا على وقع تحذير «لجنة مكافحة الكسب غير المشروع» من نشر أو تداول أسماء أشخاص أو شركات أو مؤسّسات بزعم ارتباطها بملفّات لا تزال قيد الدراسة، داعيةً وسائل الإعلام والصحافيين والناشطين إلى احترام خصوصية أصحاب تلك الملفات، وذلك بعدما جرى تداول قائمة تضمّ أسماء 3500 شخص و70 شركة، أصدرت اللجنة قرارات بتجميد أصولهم.

وأثار آخر فصول المحاكمات، التي شملت هذا الأسبوع وسيم الأسد، ابن عم الرئيس السابق بشار الأسد، الذي قُبض عليه بعد استدراجه إلى سوريا بحجة «إجراء تسوية»، والشيخ أحمد حسون، مواقف متناقضة في أوساط السوريين. ففي حين حظيت محاكمة الأوّل، المتّهم بقيادة عصابات مسلّحة والضلوع في تهريب المخدرات، بإجماع واسع، انقسمت الآراء بشأن محاكمة المفتي السابق بين مَن اتهم الأخير بأنه أفتى بقتل السوريين، ومَن استحضر مواقفه خلال سنوات الحرب، ولا سيما إعلانه «مسامحة» قتلة ابنه سارية، الذي اغتيل قرب حلب عام 2011.

كذلك، فتحت محاكمة حسون الباب أمام مقارنات عديدة بين شخصيات توزّعت بشكل مباشر في قتل السوريين، وباتت اليوم تحظى بمكانة وسلطة غير مسبوقتَين، وبين الرجل الذي يرى معارضو محاكمته أنه كان صاحب خطاب وسطي وغير متشدّد. وانسحبت هذه المقارنة على عبد الله المحيسني، وهو السعودي الذي أشرف خلال الحرب على تجهيز انتحاريين وإرسالهم لتفجير أنفسهم في مواقع عديدة داخل سوريا، قبل أن يتحوّل اليوم إلى شخصية نافذة، علماً أن المذكور أطلق قبل أيام مشروعاً عقارياً ضخماً قرب دمشق، ويُظهر بين الحين والآخر إلى جانب مسؤولي السلطات الانتقالية. أيضاً، سُجّلت مفارقةُ محاكمة حسون باعتباره «محرضاً»، من دون أن يكون قد قام فعلياً بأيّ عمل مباشر أدى إلى انتهاك، في وقت يحظى فيه من ارتكب الانتهاكات ووثّقها بنفسه

> **تسبّب تداول ملف يضمّ أسماء أشخاص جرى الحجز على أملاكهم بشكل موقت بأزمة كبيرة في الأسواق السورية**

وقام بنشرها، بمكانة وحصانة تحميه من أي ملاحقات قضائية.

وكان الإعلان المتزامن عن محاكمتَي حسون ووسيم الأسد جاء في وقت شهدت فيه مناطق سورية عديدة أعمال عنف، وذلك عقب دعوات إلى طرد أشخاص متّهمين بالتعامل مع النظام السابق، الأمر الذي أفضى إلى وقوع عدد من الجرائم والاعتداءات، التي راح ضحيتها شخص في ريف إدلب، وآخر في ريف حلب. كما سُجّلت عملية نبش قبر قرب دمشق وإخراج جثة شخص متّهم بارتكاب انتهاكات، في حين تستمرّ الدعوات التحريضية على مواقع التواصل الاجتماعي.

كذلك، تأتي المحاكمات الأحدث بعد أيام قليلة من إطلاق الأمم المتحدة تحذيراً حول آليات العدالة الانتقالية التي تطبّق في سوريا، ومطالبتها بتحقيق عدالة انتقالية حقيقية تشمل محاكمة جميع مرتكبي الانتهاكات، وليست تشمل المرتبطين بالنظام السابق فقط. ووصف نائب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، كلاوديو كوردوني، في كلمة له خلال جلسة لمجلس الأمن، الأوضاع في هذا البلد بأنها «حرجة»، وشدد على أهمية محاسبة جميع مرتكبي الفظائع والجرائم الشنيعة، «وليس فقط أولئك المرتبطين بنظام الأسد»، وأن تعالَج قضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

بالتوازي، يستمرّ الجدل الذي تثيره عمليات التسوية التي أجرتها السلطات الانتقالية مع شخصيات ورجال أعمال بارزين من عهد النظام السابق، خصوصاً بعد تداول ملف يضمّ أسماء مئات الأشخاص ممّن جرى الحجز على أملاكهم بشكل مؤقت، الأمر الذي تسبّب بأزمة كبيرة في الأسواق السورية. وفي محاولة لاحتواء تداعيات أزمة تسريب الأسماء، أصدرت اللجنة بياناً حذّرت فيه من تداول تلك البيانات، معلنةً أنها باشرت اتخاذ الإجراءات اللازمة لطلب إجراء تحقيق موسّع لتحديد مصادر أيّ تسريب محتمل للمعلومات أو الوثائق المرتبطة بأعمالها، واتّخاذ الإجراءات القانونية والمسلكية المناسبة في حق كلّ من يثبت تورّطه في تسريب بيانات أو معلومات محميّة بمقتضى القانون، من دون أن تحدّد القانون المقصود بكلامها.

مفتي سوريا السابق في قفص الاتهام خلال افتتاح محاكمته الخميس الماضي (هنّ الوبيه)

رأي
أمّا وقد...

بشار اللقيس*

أمّا وقد وصلنا إلى ما وصلنا إليه من انهيار سياسي واجتماعي، فإن كلاماً لا بدّ من أن يُقال. لبنان اليوم بلد من دون عقد اجتماعي، ولا جديد في كلامي، فمفاعيل اتفاق الطائف انتهت مع خروج سوريا من لبنان سنة 2005. ولبنان اليوم يعيش من دون أدنى مقوّمات الوفاق بين مكوّناته، ولا جديد في كلامي. ففي الأصل قلّما وُجد هذا الوفاق بين مكوّناته. ولبنان اليوم يعيش تحت وطأة سلطة فاشلة، ولا جديد في كلامي. مبدئياً، اعتدنا كلبنانيين على مثل هذا الفشل. الجديد في المشهد أننا نعيش موت الدولة بكل ما تحمله الكلمة من معنى. سلوك رئيس الحكومة من بعد الحرب الإسرائيلية عام 2024، سلوك الجيش اللبناني مع بدء هذه الجولة من الحرب في الجنوب، سلوك الوفد اللبناني المفاوض في واشنطن، سلوك «المواطنين» تجاه هذا الفراغ كله، علائم تشير إلى معنى وحيد هو موت فكرة الدولة عند الرؤساء والمرؤوسين. لا أحد يحاسب أحداً ولا أحد ينتظر من أحد شيئاً، وهذا أحلى ما في الأمر. مجتمع خفيف المؤونة وسلطة أخفّ منه مؤونة ومسؤولية.

أمّا التجسيد الأكبر لموت الدولة، فهو في ما نراه في واشنطن اليوم. مفاوضات لبنانية إسرائيلية بمثل هذه الحساسية وهذا الظرف تُدار من سفارة. هزل ليس جديداً على المشهد اللبناني. المفاوضات البحرية من قبل لم تكن أشفى حالاً. تذكّرون تنازل حكومة السنيورة لقبرص عن مئات الأميال البحرية نتيجة خطأ ارتكبه فريق التفاوض عام 2007؟ نعم، بمثل هذه الخفّة تُدار مفاوضات اليوم، لكنّ الفارق بين اللحظتين جوهري. مفاوضات اليوم تُخاض على حساب دماء لبنانية في الجنوب. وهناك فريق لبناني في واشنطن «إسرائيلي أكثر من الإسرائيليين» على حدّ تعبير وليد جنبلاط.

ملاحظة: أنا أعتبر جنبلاط أكثر العارفين بهؤلاء. ونحن لسنا بحاجة إلى أكثر من معرفة الطبقة التي ينتمي إليها هؤلاء لنعي حقيقة وصفه. شخصياً أسمّي أبناء بيوتات فريق التفاوض بأيتام رينيه بيسون. لن لا يعرف رينيه بيسون، هو مدير مصرف سوريا ولبنان قبل عام 1953. هندس هذا الفرنسي الاقتصاد اللبناني ووزّع ريع السلطة وعوائدها على إقطاعيّي بيروت وجبل لبنان، المغارقة أن عوائل كعموض وحمادة وغيرهما، كانت المستفيد الأبرز من بيسون. وهذه الطبقة بالتحديد كانت تابعة بنيوياً لفرنسا، ثم لأميركا في ما بعد، وهي التي تدير المفاوضات مع إسرائيل باسمنا اليوم. على كل حال ليس شأن مقالي الوقوف عند هؤلاء. فهؤلاء، نتيجة وليسوا سبباً. السؤال هو كيف وصلنا إلى هذا الحال؟ ماذا زرعنا لنحصد كل هذا البؤس؟ (يقول لي أحد الأصدقاء، حتى لو زرعنا شعيراً ما كان الحصاد ليكون بهذا النحو).

ولنعترف. إنّ أكثر ما يخيف في المشهد اليوم شعورنا بعدم وجود مخرج منه. فالمشكلة التي نحن إزاءها مُركّبة بنحو يصعب تفكيكها. فهي مشكلة طائفية، وطبقية، واجتماعية، وسياسية في آن. وهي مشكلة مرتبطة بأصل نشوء الدولة في لبنان، وعلاقتها بمكوّناتها الداخلية ومحيطها الخارجي، وبهويتها ووظيفتها. ولنعترف أيضاً، أن للكل سهمه في ما وصلنا إليه. لا أقول إن الكل يتحمّل نفس النسب من المسؤولية، لكن الكل أسهم في صناعة الأزمة الراهنة.

خطاب الميثاقية العازوم

منذ أمد ليس بقليل، يتداول أكاديميون ومسؤولون من بيئة المقاومة مفردة الميثاقية. طبعاً تاريخ الميثاقية في لبنان يطول منذ أن ألقى رياض الصلح بيانه الحكومي الأول. ما يعنيني شخصياً، هو المعنى والمؤدّى من هذه المفردة اليوم. ينظّر هؤلاء للميثاقية باعتبارها روح الدستور وقوامه وما ينبغي أن يكون عليه الحال. في خطاب يمزج بين أدبيات ميشال شيحا وشارل مالك، وموسى الصدر، وياسر عرفات. الحصّلة نوع من الفانتازيا السحرية التي – كما يعتقد هؤلاء – تؤمّن إدخال الشيعة إلى النسيج اللبناني، وضمان خيار المقاومة باعتباره خياراً شيعياً. فالمشروعية الوطنية بحسب هؤلاء تقوم على جمع المشروعيات الطائفية. نوع من التوافقية الطائفية التي تضمن قبول الجميع للجميع. وبما أن المقاومة هي خيار الشيعية السياسية فإنّ التوافقية ستحمي المقاومة وتضمن وجودها داخل النسيج الوطني اللبناني.

طبعاً لهذا الخطاب مندرجات ومستويات. من استحضار أدبيات الهولندي أرنت ليبهارت (منظّر الديمقراطية التوافقية) إلى إبداع مقولات «الخَوَر بعبَر للشيعة والسياحة للمسيحيين» كان هذا الخطاب يعمل على تأمين حماية طائفية للمقاومة. وفي الآن عينه كان يحاصر المقاومة ويزيد من أزمة مشروعيتها السياسية.

واقع لا بدّ من مواجهته

أثبتت الحرب الأخيرة أن قتال إسرائيل أكبر من قدرة أي طائفة على المضي به منفردة. عقيدة الضاحية («التدمير المهول») والكلفة غير المتناسبة عند ضرب أي «جماعة» أو «طائفة» هو ما تنبّه إليه الإسرائيليون قبل سنوات. في كتاب «حروب صغيرة للجيش الإسرائيلي» (صدر عن مركز «بيسا» عام 2017) يقدّم أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان هيل فريش مقاربته للمسألة الشيعية ولحزب الله في لبنان. يقول: «ينبغي أن تُشعر الشيعة بخطر الإبادة فيما إذا وقعت أي مواجهة بيننا وبين حزب الله». وبعد استقرائه لنسب الخصوبة لدى الشيعة في لبنان يخلص هيل إلى أن مفتاح هزيمة حزب الله «بالضرب المبرح للحزب في الضاحية والنبطية والبقاع». دراسته تطول ولست في وارد تشريحها هنا. لكن ما أردت قوله بأن ثمّة معضلة حاصرت المقاومة ولا تزال اسمها الطائفية. وأن الطائفة تفقد المقاومة إمكانية الإجماع الوطني، ما يوجب على الحريصين بدء التفكير بما يتجاوز هذا الخناق.

مشكلة ثانية أظهرتها الحرب، أن التعاطي مع الدولة باعتبارها «شقة للإيجار» ليس ألّا. يكاد يهدّد الدولة والمجتمع والمقاومة على حدّ سواء. لا ينبغي للدولة أن تظلّ على هامش أولويات المقاومة. فهل لأحد منا أن يتخيّل انتخاب حاكم مصرف (مثل كريم سعيّد الذي جاء بموافقة الثنائي العظيم) مؤمن بضرورة إعلان جنوب لبنان، من الدامور حتى الناقورة، منطقة حظر جوي منزوعة السلاح. ثم نسأل بعدها كيف للوفد الحكومي أن يفرّط في السيادة اللبنانية؟

إنّ لسياسة الدولة الاقتصادية، والاجتماعية، فضلاً عن سياسات المصرف المركزي النقدية، دخالة رئيسية في مسألة الحرب والسلم، وفي هوية لبنان ووجهته. وكلها مسائل ينبغي أن تكون محل نقاش حقيقي، ومحل تفكير لاستيلاد طرح وطني جامع. لقد أهدر حزب الله 17 تشرين كفرصة لتشريع نوافذ بناء الدولة بنحو سليم وعلى أسس متينة قادرة على حماية المجتمع والمقاومة. وبغضّ النظر عن هواجس الحزب آنذاك واعتباراته، فإن شيئاً من مثل 17 تشرين اليوم بات أكثر من ضرورة. وحده وليد جنبلاط كان يعي خطورة الثورة على مركب رأس المال الفساد، الولا، للغرب. وقتها (أذكر أنه وصف حراك الأيام الأولى لـ17 تشرين بأنه «7 أيار اقتصادي»)، ولا أعتقد أن أحداً اليوم له الجرأة في الدفاع عن مثل هذا النظام القائم.

ثمّة حاجة إلى التفكير بالدولة وبالمقاومة اليوم في فضاء خيال سياسي جديد. لا المقاربات الاستشراقية الطائفية باتت نافعة أو مُقنعة، ولا منطلق التفكير الاستعاري عن توافقيات لا تمسّ لبنان وأزماته بصلة. وأمّا وقد وقعت الواقعة، فلنحاول التفكير ولو مرة واحدة، بمخرج من هذا العبث المستطير.

* كاتب

كأس العالم

خلاصة الدور الأول

مونديال الأهداف و«الكوارث» وخيبة العرب

أُسدل الستار على مباريات الجولة الأولى من المونديال الذي تستضيفه أميركا وكندا والمكسيك. مباريات جميلة لُعبت، وأهداف كثيرة سُجلت، ولكن المشكلات كانت كبيرة جداً من أزمة التأشيرات والمطارات، وليس انتهاء بسقوط مدرج ملعب تدريبات منتخب السويد، و«محاصرة» منتخب إيران

حسين سقور

لا شكّ أن مونديال 2026 بنظامه الجديد ومشاركة 48 منتخباً يقدم متعة كبيرة للجمهور مع عدد أهداف كبير جداً. 215 هدفاً سجلوا خلال 72 مباراة لُعبت في الدور الأول ما جعل معدل التهديف في المباراة الواحدة يصل إلى 2,98 أي تقريباً ثلاثة أهداف في المباراة الواحدة وهو أمر جيد للجمهور الذي يستمتع بالمباريات، ولكنه غير جيد بالنسبة إلى المستوى الفني في البطولة التي بدت سهلة جداً للمنتخبات الكبيرة. والمفارقة أنه في كل مونديال قطر السابق تم تسجيل 172 هدفاً فقط.

أمور كثيرة يمكن الحديث عنها مع نهاية الجولة الأولى، أولها المشاركة العربية غير الموفقة، خاصة لمنتخبات آسيا، إذ لم ينجح أي من السعودية وقطر والأردن والعراق ببلوغ الدور الثاني، فيما تأهلت 3 منتخبات عربية أفريقية هي المغرب والجزائر ومصر ووَدّعت تونس البطولة. سقوط عرب آسيا يجب أن يدق ناقوس الخطر لتبدأ الاتحادات بورشة كبيرة قبل مونديال 2030.

«الكوارث» لم تنتهِ هنا، بل كانت المشكلات التنظيمية حاضرة بقوة، مع إجراءات التفتيش «المذلة» بحق منتخبات ألمانيا وبلجيكا والسنغال في المطارات، وأزمة التأشيرات، إضافة إلى طوفان عدد من الملاعب بسبب خلل بأنظمة الري، وشكاوى حراس المرمى بسبب الكرة التي تُستخدم في البطولة والتي تنزلق بشكل لا يساعد حارس المرمى على السيطرة عليها. يضاف هذا إلى معاناة المنتخبات واللاعبين من مسافات السفر الطويلة، وهو الأمر الذي يؤثر في جاهزيتهم البدنية وعدم القدرة على التعافي سريعاً من الإصابات.

تدريبات منتخب السويد وسط انقاض ملعب تبيوتا في دالاس (ويب)

وكانت الصدمة عند سقوط مدرج ملعب التدريبات لمنتخب السويد في أميركا، قبل لحظات من وصوله إلى الملعب. وفي وقت كان العمال ينفذون أعمالاً بالقرب من الملعب، فهم قاموا ببعض التفجيرات التي تستخدم في أعمال الهدم والبناء، إلّا أن أجزاء من مبانٍ سقطت على الملعب، ما أدى إلى سقوط مدرج كامل. واللافت أن المنتخب السويدي حتى اليوم يتدرب على هذا الملعب.

«لا عدالة»

كل أزمات المونديال في كفة، وما حصل مع المنتخب الإيراني يمكن وضعه في كفة ثانية. المنتخب الإيراني وصل إلى المونديال متأخراً بسبب أزمة التأشيرات، وعدم منح 15 لوجستياً من أعضاء البعثة تأشيرات إلى أميركا. وبعدها رفضت السلطات الأميركية أن تبيت بعثة إيران على أراضيها، فكان اللاعبون والجهاز الفني ينامون في معسكر في المكسيك ويدخلون يوم المباراة إلى أميركا، ثم يغادرون بعد ساعة من نهاية المباراة، وهو الأمر الذي كان يؤثر عليهم بدنياً بشكل كبير. ورغم كل ما حصل مع الإيرانيين، فإنهم لم يخسروا أياً من مبارياتهم الثلاث بدور المجموعات، حيث تعادلوا مع نيوزيلاندا وبلجيكا ومصر، وعقب المباراة الأخيرة مع المنتخب المصري، انفجر نجم المنتخب الإيراني مهدي طارمي غضباً وقال في تصريحات صحافية: «إنه مونديال كارثي، كارثي فعلاً. الفيفا يجب أن تحل كل هذه المشكلات، لكنها لم تنجح منذ البداية». وأضاف أن رئيس الفيفا جياني إنفانتينو زار غرفة ملابس المنتخب الإيراني بعد المباراة الأولى أمام نيوزيلندا، مؤكداً وعوداً بتحسين الظروف اللوجستية، لكن «شيئاً لم يتغير». وكشف قائد إيران عن معاناة منتخب بلاده مع التنقلات والظروف التنظيمية، قائلاً: «لا نملك طاقماً لوجستياً هنا لأنهم لا يملكون تأشيرات. كيف يعقل أن نسافر دائماً بين سياتل وتيخوانا (المكسيك)؟ نحن نحب المكسيك وأهلها، لكن على مستوى احترافي هذا غير مقبول». وتابع: «الأمر غير عادل. من يريد مساعدتنا؟ إذا كانوا لا يريدوننا هنا فليقولوا ذلك مباشرة. نحن لا نحصل على دعم استثنائي أو لوجستي مناسب، وكل مرة نشتكي لكن لا أحد يستجيب». وتساءل طارمي «من يريد مساعدتنا؟ من؟ إذا كانوا يريدون إقصاءنا، حسناً، فلنقص، فلنخرج، لكن هذا ليس عدلاً». ويضاف هذا الكلام إلى حديث المدرب الإيراني أمير قلعة نويي عن الاستهداف الواضح للبعثة الإيرانية والتضييق عليها بهدف إبعاد المنتخب عن المونديال.

> **انتقد قائد منتخب إيران مهدي طارمي تقصير الفيفا واعتبر أن منتخب بلاده غير مرغوب بالبطولة**

ميسي الاستثنائي

صور كثيرة شاهدها الجمهور في مونديال 2026 سواء أكانت جميلة أم بشعة، إلا أن المميز هو التألق الاستثنائي لنجم المنتخب الأرجنتيني ليونيل ميسي الذي بات الهداف التاريخي للمونديال برصيد 19 هدفاً. وسجل «البرغوث» في كل من مبارياته السبع الأخيرة في كأس العالم، محققاً رقماً قياسياً جديداً في البطولة، حيث أحرز 11 هدفاً في المجموع خلال هذه السلسلة (5 أهداف في آخر 4 مباريات في قطر 2022، و6 أهداف في ثلاث مباريات في 2026). ومن المتوقع أن يرفع ميسي غلّة أهدافه خلال الفترة المقبلة من البطولة، إذ من الواضح أنه يلعب من دون أي ضغوط ومن أجل الاستمتاع فقط، خاصة أنه حقق المطلوب في مونديال قطر الماضي ورفع اللقب.

مواجهات الدور الـ32 من المونديال

2026/6/29			
البرازيل	X	اليابان	20:00
ألمانيا	X	الباراغواي	23:30
2026/6/30			
هولندا	X	المغرب	4:00
ساحل العاج	X	النرويج	20:00
2026/7/1			
فرنسا	X	السويد	12:00 منتصف الليل
المكسيك	X	الإكوادور	4:00
انكلترا	X	الكونغو	19:00
بلجيكا	X	السنغال	23:00
2026/7/2			
امريكا	X	البوسنة والهرسك	3:00
اسبانيا	X	النمسا	22:00
2026/7/3			
البرتغال	X	كرواتيا	2:00
سويسرا	X	الجزائر	6:00
استراليا	X	مصر	21:00
2026/7/4			
الارجنتين	X	الرأس الأخضر	1:00
كولومبيا	X	غانا	4:30

كلمات متقاطعة 5115

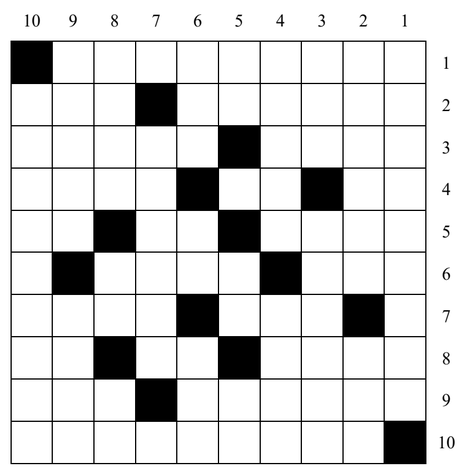

أفقيا

1- بلدة لبنانية في قضاء جزين – 2- عاصمة أفريقية – مقعد يوضع على ظهر الخيل – 3- ابدَل – عاشق تاريخي – 4- جرذ بالأجنبية – إضطرم وتلهّب – أصبح رئيساً للملاحين – 5- قبالة – طعم الحنظل – من الحيوانات – 6- مدينة فرنسية – من الحبوب – 7- أقام في المكان متنعمًا – مدينة بريطانية – 8- مكان صعب – اتصل به بقرابة – ما يبس من ورق رطب – 9- نبيّ الفرس – من أصنام العرب في الجاهلية – 10- من الشعراء المخضرمين

عمودياً

1- بلدة لبنانية في قضاء بعبدا – 2- مدينة ليبية – مدينة سومرية – 3- عندي – سفلة الناس – 4- بيوت كبيرة تُجمع فيها الحبوب – لاطف – 5- للتمني – صبّ الماء بكثرة – إشتعل النار – 6- الحّ في البيع – عبر – ظهر الطائرة – 7- فضيحة تجسس زمن الرئيس الأميركي نيكسون – 8- طبيب ألماني مؤسس النظرية القائلة بالمغناطيس الحيواني – للتمني – متشابهان – 9- أحد أفراد عائلته – لعبة رياضية – 10- صناعي أميركي راحل من كبار رجال الأعمال ومن رؤاد الإستثمارات النفطية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- السدّ العالي – 2- اسبانيا – 3- هبْل – أم – موج – 4- أشمون – سبّ – 5- مر – سياتل – 6- فيصل آباد – 7- حوريب – سل – 8- ين – نب – يراع – 9- حصن – يم – سنر – 10- سهل الغاب

عمودياً

1- إلهام فريحة – 2- بشرّي – نص – 3- سالم – صح – نس – 4- دس – والون – 5- إبّان – أربيل – 6- لام – سبي – ما – 7- عن – ثيابي – 8- أيم – إد – رسغ – 9- لاوست – سانا – 10- جبل العرب

sudoku 5115

9			5	6	2			8
		5				4		
	7		1		8		9	
				3				
4	6			1			5	7
7		8		5		1		4
	2	7				9	1	
				2				
1		4	6		7			5

حلول الشبكة السابقة

1	3	7	9	6	5	2	8	4
2	6	4	8	3	1	5	7	9
9	5	8	7	2	4	3	1	6
3	1	6	4	5	8	9	2	7
5	4	9	2	1	7	6	3	8
8	7	2	6	9	3	4	5	1
6	2	5	1	8	9	7	4	3
4	9	1	3	7	2	8	6	5
7	8	3	5	4	6	1	9	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 412

كلمة السر من 7 حروف: من الفلاسفة العرب لقبَ بحجة الإسلام

ابن النفيس – ابن خلدون – ابن باجة – افلاطون – ابن رشد – الكندي – ارسطو – بين – حق – راسل – رئيس – رأي – ري – زيمل – سقراط – شهرة – عظيم – كو – معلم – هيوم

ع	ا	ا	ب	ن	خ	ل	د	و	ن
ة	ظ	ي	ا	ب	ن	ر	ش	د	ل
غ	ر	ي	د	م	ل	ع	م	ا	ن
ر	م	ه	م	ن	ح	ق	ب	و	و
ا	و	ك	ش	ز	ك	ن	ي	ط	ط
س	ي	و	ر	ط	ب	ل	ر	س	ا
ل	ه	ذ	ا	ا	ي	ا	ا	ر	ل
ل	ي	ر	ج	أ	ن	ي	ب	ا	ف
س	ف	ة	ر	ز	ي	م	ل	ي	ا
س	ا	ب	ن	ا	ل	ن	ف	ي	س

حلول الشبكة السابقة: البوصلة

عملية حسابية 412

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

65	–		X		=	96
٪	■	٪	■	X	■	
	X		X		=	56
+	■	X	■	٪	■	
	X	14	٪		=	21
=	■	=	■	=		
71		98		12		

حلول الشبكة السابقة

51	–	11	٪	2	=	20
٪	■	X	■	X	■	
3	X	6	X	4	=	72
X	■	+	■	X	■	
5	X	5	X	3	=	75
=	■	=	■	=		
85		71		24		

شبكة العنكبوت 412

إعداد نعوم مسعود

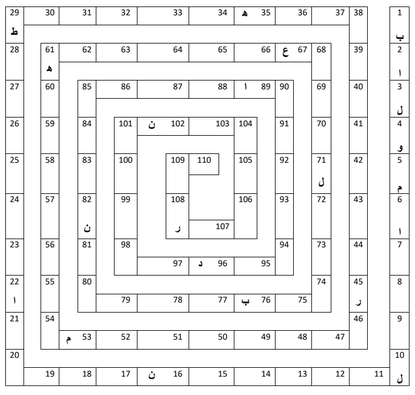

1 – 6 ابنة الرسام الاسباني بيكاسو التي أوحت له بأجمل اللوحات
5 – 16 حبيب المغنية الفرنسية ادين بياف بطل الملاكمة العالمي الذي توفي في حادث تحطم طائرة
14 – 22 لاعب كرة قدم ألماني
21 – 38 حاكم عربي راحل أول رئيس لدولة الامارات العربية المتحدة
37 – 48 عاصمة مدغشقر
47 – 54 أعلى جبل في اليابان
53 – 64 منطقة في العراق تقع بين نهري دجلة والفرات
62 – 65 ماركة سيارات
64 – 69 ممثلة سورية من مسلسلاتها « عروس بيروت »
68 – 76 قبلة لعبد الحليم حافظ
76 – 82 دولة أسيوية
80 – 85 بطل شرائط مصورة له مغامرات مع كلبه ميلو
85 – 89 عاصمة كالدونيا الجديدة
89 – 94 عاصمة عربية
94 – 97 حيوان برمائي
97 – 102 مدينة ايرانية
102 – 105 احد زعماء حركة الاستقلال في الهند وأول رئيس وزراء بعد الاستقلال
104 – 110 لاعب كرة قدم برازيلي سابق

حل شبكة العنكبوت السابقة

السنغال – الجداول والخمائل – لوتشيانو بافاروتي – تيغوسيغالبا – يارال اوياما – ماري لويز – زغرب – ربيع الثاني – نيمار – ارال – المسعودي – ديدون – نابلس – ساري – ريتو – وحيد القرن – قرنبيط – طوني حنا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5115

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سيدة أعمال سعودية. من النساء المطالبات بحقوق المرأة

7+6+2+1 = أمنيات مرجوة ■ 5+4+10+11 = عملة عربية ■ 8+9+3+7 = خلاف قصير

حل الشبكة الماضية: مارسيل بروست

ماوراء الصورة

الإعلام اللبناني يتنفّس الصعداء: صَهينة على مدّ عينك والنظر

يشهد المشهد الإعلامي اللبناني تحولات متسارعة في تغطية الصراع مع إسرائيل، مع تصاعد خطاب يتبنّى الرواية الإسرائيلية ويروّج للتطبيع.

ويثير هذا المسار تساؤلات حول دور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام وحدود الاصطفاف السياسي في التغطية الإخبارية

نزار نمر

كانَ الإعلام المهيمن لم يكن يأخذ مجده بما فيه الكفاية في نقل السردية الصهيونية والتحريض على أبناء شعبه وتسويق الاستسلام للعدوّ! أتى «اتّفاق الإطار» بين السلطة اللبنانية وكيان الاحتلال بمثابة جرعة أوكسيجين لتسويق التطبيع علناً، بعدما درّج بعض القنوات أخيراً استضافة إسرائيليّين على شاشاته.

متلازمة استوكهولم

فيما يتّجه الإعلام العالمي نحو نبذ كيان الاحتلال والتعاون معه،

تدريج توصيف «إرهابيّين» للإشارة إلى المقاومين اللبنانيّين

أو على الأقلّ الابتعاد عن تناوله بصورة إيجابية خوفاً على ردّ فعل جمهوره، يعيش الإعلام المرتهن في لبنان في «لا لا لاند» مصاباً بمتلازمة استوكهولم. ويبدو في الأيّام الماضية أنّه بدأ تدريج توصيف «إرهابيّين» للإشارة إلى المقاومين اللبنانيّين، في تماهٍ تامّ مع الخطاب الإسرائيلي، فيما انكبّ بعض القنوات على تسويغ الاتّفاق الصهيونية، ويحاولون جميعاً تلميع صورة «إسرائيل» وزعم أنّها صديقة للبنان وأنّ المقاومة هي العقبة الوحيدة أمام الأمان في كليهما.

كذلك، يدأب الإعلام التابع لميشال غبريال المرّ على التسويق للتطبيع منذ أشهر، إذ يطغى شعار «السلام الآن» على نشرات أخبار mtv يوميّاً. ويطلّ مارسيل غانم أسبوعيّاً على القناة مطالباً بالتطبيع ومعلناً أنّه لا يخجل بذلك. وتكاد صحيفة «نداء الوطن» تكون بوقاً رسميّاً ناطقاً بلسان وزارة الخزانة الأميركية، فيما دخلت إذاعة جديدة على خطّ تشكيلة المرّ الإعلامية كي تبقى البروباغندا شغّالة في آذان اللبنانيّين ولو كانوا في خِضَمّ زحمات السير.

سموم يمينية على mtv

مساء السبت الماضي، أي بعد الإعلان عن توقيع الاتّفاق رسميّاً في واشنطن، بحثت mtv في مقدّمة نشرة أخبارها كلّ سمومها اليمينية الرجعية، فأوردت أنّ «الاتّفاق-الإطار بين لبنان و«إسرائيل» اتّفاق تاريخي بكلّ معنى الكلمة. إذ للمرّة الأولى منذ عام 1969، أي منذ اتّفاق القاهرة المشؤوم، تمسك الدولة القرار في الجنوب ولا تقبل بأن يبقى جزءٌ من لبنان في دائرة الابتزاز والاستباحة. منذ 57 عاماً تماماً، سلّمت الدولة اللبنانية الجنوب للدويلة الفلسطينية، ثمّ عادت وسلمته لدويلة القوى اليسارية، لينتهي في يد دويلة «حزب الله» التي حوّلته أداةً للمقايضة وذريعة للاحتفاظ بسلاحها. وها إنّ الاتفاق التاريخي الذي وُقّع أمس في واشنطن يعيد الأمور إلى نصابها، ويؤكّد أنّ سلطة اليوم غير سلطة الأمس، وأنّ التاريخ لا يعود إلى الوراء». وأعادت القناة علك سردية أنّ «حزب الله» ليس سوى أداة بيد إيران ولذا عليها تحمّل المسؤولية، بالإضافة إلى سردية «حربَي mtv وLBCI و«الجديد» وOTV.

قنوات تحاول الموازنة

واتّخذت OTV في مقدّمتها مساء السبت مسافة متساوية من الجميع تماشياً مع موقف «التيّار الوطني الحرّ»، وأنهتها بطرح «ثلاثة أسئلة مباشرة موجّهة إلى «حزب الله» أوّلاً وخصومه ثانياً والسلطة اللبنانية ثالثاً: فـ«حزب الله» مطالب بجواب عن مبرّر بقائه في حكومة ينتهمها بالخيانة. وخصوم «حزب الله» في الحكومة المشتركة مطالبون بجواب حول دروس التاريخ التي لم يتعلّموها عن الرهان على «إسرائيل». والسلطة السياسية مطالبة بجواب عن خطّتها للمرحلة المقبلة لسحب «إسرائيل» وحصر السلاح ومنع الانجرار إلى حرب أهلية».

لم يكن الأمر أكثر اختلافاً على ضفّة LBCI، لكنّها ابتدأت مقدّمتها كالآتي: «نزع شعارات «شكرًا إيران» واستبدالها بشعارات «لبنان أوّلًا» على طريق المطار يختزل ويختصر حقيقة الحرب الدائرة؛ إنّها الحرب الأميركية-الإيرانية على أرض لبنان. لبنان يريد أن يسترد ورقته من إيران، وإيران تتمسّك بهذه الورقة عبر «حزب الله»». أمّا «الجديد»، فرغم محاولتها اللعب على الحبلين في مقدّمتها، إلّا أنّ جملة واحدة كانت كفيلة بتحديد موقفها: «إنّ رئاستَي بعبدا والسرايا حقنتا «اتّفاق الإطار» بمضادّات حيوية وجعلتا منه إنجازاً تاريخيّاً انتصرت فيه الدبلوماسية على لغة السلاح أربعة عشر بنداً ولكلّ بند ما له وما عليه».

«الجديد» تتحوّل إلى «سكاي نيوز عربية»

وكانت «الجديد» قد بثّت في نشرتها مساء الجمعة الماضي تقريراً لكلوي أبي نادر تحت عنوان «إيران وتبعات سياساتها على شعوب المنطقة... فهل حمت حلفاءها فعلاً؟»، أعلنت فيه رسميّاً إعادة تموضعها لتصبح بالكامل في الخندق الأميركي بعدما كانت حتّى الأمس القريب تنتقد ولو عرضاً السياسات الأميركية والإمبريالية والتواجد الأميركي في المنطقة. يبدأ التقرير بالتغزّل بإيران الشاه، كالعادة عبر تسليع جسد المرأة واعتبار ملابسها سابقاً دليلاً على كون البلد «نموذجاً للانفتاح في الشرق الأوسط» كما ورد في التقرير، علماً أنّ ما يرد حول ملابس النساء في إيران حاليًا فيه الكثير من المبالغة، فيما 70 في المئة من خرّيجي العلوم والهندسة في إيران اليوم هم من النساء بحسب «فوربز» و«بلومبرغ».

أضافت معدّة التقرير في حديثها عن إيران الشاه: «اقتصاد ينمو بوتيرة سريعة، استثمارات أجنبية تتدفّق إلى البلاد، علاقات مستقرّة مع الدول العربية والغربية، ومدن مثل طهران كانت تُصوَّر كوجهة حديثة تجمع بين التقاليد والحداثة»، متناسية أنّ إيران كانت دكتاتورية في حينه، عبارة عن قاعدة استخبارية أميركية-إسرائيلية في المنطقة، ومتجاهلة دور «السافاك» والانقلاب الغربي الشهير ضدّ رئيس الحكومة المنتخب ديمقراطيًا محمّد مصدّق عام 1953 بعدما أراد تأميم النفط الذي كانت تنهبه الشركات الغربية.

وأكملت معدّة التقرير مدّعية أنّ الثورة الإسلامية تسببت في الحروب وتراجع الاقتصاد وتفاقم الفقر والبطالة، وأنّها رسّخت نفوذها في الدول المجاورة عبر جماعات مسلّحة مثل «حزب الله». وأخذت مداخلة من الصحافي علي الأمين الذي ادّعى أنّ إيران «استثمرت في تصدّع المجتمعات العربية واشتغلت على العنوان الطائفي بشكل فجّ وواضح (...) مهّد لإدخال «إسرائيل» إلى المنطقة بشكل سلس»، وأنّه «مشروع تدميري للبنان». واستشهدت أبي نادر بما قالت إنّه ردّ نائب الرئيس الأميركي جي دي فانس على رئيس حزب «القوّات اللبنانية» سمير جعجع، من أنّه «لا مستقبل لإيران في لبنان». وأنهت التقرير بمنطق غريب عجيب مفاده أنّ «المسؤولين الإيرانيّين اليوم يطالبون بتثبيت وقف إطلاق النار، لكنّهم لم يرفعوا يوماً الصوت لإعادة إعمار القرى المدمّرة ولا لتأمين عودة عشرات الآلاف الجنوبيّين إلى منازلهم».

لا يتعلّق الأمر بالموقف من الجمهورية الإسلامية إيجاباً أو سلباً، بل ببساطة بالحقائق. فقد اختارت «الجديد» السفسطة طريقاً لنشر أجندتها، متّجهةً عكس التيّار الجارف بعكس ما تشتهيه سفن الإمبراطورية المحتضرة وكيانها المصطنع الذي قد ينهار من الداخل في أيّ لحظة، فيما الأنظار تتّجه نحو دور اقتصادي أكبر لدول الشرق من روسيا إلى الصين مروراً بإيران التي تدّعي القناة ضعفها اقتصاديًا. كذلك، تناست القناة أنّ إيران لتوّها جابهت منفردةً قوّة عظمى بحجم الولايات المتّحدة. وفوق ذلك لم تأتِ على ذكر كيان الاحتلال ولو مرّة، وكأنّها تبرّئه من كلّ التدمير والقتل والتهجير وترفع مسؤولية التعويض عنه، رغم أنّ ارتكاباته بحقّ لبنان مستمرّة منذ ما قبل الثورة الإسلامية بعقود! هكذا، قلبت «الجديد» الأمور رأساً على عقب، فباتت الولايات المتّحدة و«إسرائيل» هما إيران و«حزب الله»، والعكس، ما يعطي فكرة عن نظرتها إلى الدنيا من حولها.

مرحلة لا تبشّر خيرا

إذا كان اتّفاق إطار العار الذي ذهبت إليه السلطة اللبنانية لا يبشّر خيراً للبلد، لا من حيث شرعنته الاحتلال ولا في إيقاده الفتنة، فإنّ أداء الإعلام بشكله الحالي لا يبشّر سوى بالشرّ. الطامة الكبرى ليست غسل الأدمغة، على سوء ذلك، بل في ركوب البلد كلّه، بعكس إرادته وبكامل إرادة أركان سلطته وإعلامه، على القطار الذاهب إلى المشرحة فيما كلّ الباقين يهبّون صوب القطار المعاكس... حال السلطة والإعلام اليوم مثل الحمار الذي تُمدّ أمامه جزرة لتسييره، غير أنّ المسار ينتهي بهاوية!

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 29 حزيران 2026 العدد 5811

يحدث في دمشق الآن

أعاد إلغاء حفلة المطرب السوري شادي جميل في دار الأوبرا في دمشق إشعال الجدل حول علاقة الفن بالسياسة في سوريا الجديدة. بين دعوات المحاسبة والإقصاء، برزت تساؤلات عن المعايير المعتمدة، وحدود العدالة الثقافية، والتناقض في التعامل مع شخصيات ارتبطت بالنظام السابق

شادي جميل في دار الأوبرا: «انسى غرامك راح»!

رشا فرج

مع انتشار مقطع فيديو لوزير الثقافة السوري محمد ياسين الصالح يؤكد فيه إلغاء حفلة المطرب شادي جميل، التي كانت مرتقبة في دار الأوبرا في دمشق، تحول الخبر إلى جدل على منصات التواصل الاجتماعية حول تحوّل المسارح إلى ساحة تصفية حسابات رمزية وسجالات افتراضية وسياسية محتدمة.

أحد أعمدة الطرب الحلبي المعاصر

من أجل فهم حجم الجدل حول قرار الإلغاء، لا بد من التذكير بالقيمة الفنية التي يمثلها المطرب السوري شادي جميل. يعتبر ابن مدينة حلب أحد أبرز أعمدة الطرب الحلبي المعاصر، تمكّن من المحافظة على القدود الحلبية والمواويل الطويلة.

يمتلك جميل هويته الطربية الخاصة التي رسّختها أعمال شهيرة أبرزها أغنيته الأيقونية «انسى غرامك راح» التي بات عنوانها اليوم يختصر حال حفلته الملغاة، إضافة إلى أغنيات طبعت الذاكرة مثل «ليش أنا حبك جنون»، و«شهبا يا شهب» التي تغنى فيها بقلعة حلب، و«رشرش حبك يا جميل».

وجاء قرار إلغاء أمسية جميل بشكل مفاجئ قبل أيام من موعدها بعد انتشار مقطع فيديو قديم للمطرب السوري يظهر فيه وهو يغني للرئيس السوري السابق بشار الأسد. أشعل هذا الأمر حملة افتراضية شرسة ضده على منصات التواصل الاجتماعي، طالبت بمنعه من الصعود إلى مسرح الأوبرا، فيما رفض جميل التعليق على أسباب إلغاء حفلته قبل ورود توضيح رسمي من الوزارة.

طوال مسيرته، تميز جميل بحضور مسرحي قوي في أكبر المهرجانات العربية كقرطاج، وآخر نسخة من «معرض دمشق الدولي» الذي حضره الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع. ولم تنقطع صلة صوته بالجمهور حتى في أحلك الظروف، إذ واصل تقديم الفن الأصيل

وصولاً إلى أعماله الأخيرة مثل «له يا غالي» و«غربة وسفر رحال»، ليبقى صمام أمان للتراث الموسيقي السوري.

الوزير الشاعر: ما في مكان لمغني نظام البراميل!

وكان وزير الثقافة السوري محمد ياسين الصالح قد ظهر في مقطع فيديو في استجابة سريعة لضغط السوشال ميديا، وهو يؤنب بعنف الجهة التي منحت الموافقة، موجهاً كلامه إلى منظم الحفلة: «عليك تحمل الخسائر لأنه لا يمكن السماح لمن غنى لنظام البراميل بالغناء في دار الأوبرا». هذه الاستراتيجية الرقمية تكررت في مواقف الوزير السوري، الذي يبدو أنه يستفيد من هذه الأزمات لنشر فيديوهات تظهره بمظهر المسؤول الحاسم الذي لم يكن يعلم بالتجاوزات، وبأنه يتحرك فوراً للمحاسبة. علماً أنه نفسه وقع في موقف مشابه بعد قبوله دعوة من قبل إحدى الشخصيات المؤيدة للنظام السابق.

ولم يتوقف الأمر عند الوزير، بل انضم إلى الحملة المدير العام لمديريات الثقافة والمراكز الثقافية في سوريا، أنس الدغيم، الذي علق على حسابه على إكس بعبارة حادة ومباشرة ضد شادي جميل جاء فيها «فلينقلع إلى موسكو ويغني هناك». هذه المفردات الصادمة واللغة الإقصائية العنيفة جاءت متعارضة تماماً مع الصورة التي يقدم بها الدغيم نفسه بوصفه أحد أبرز شعراء سوريا المعاصرين، والملقب بـ «شاعر السيرة» لتميّزه باستلهام القَصص القرآني وسير الأنبياء.

من ليندا بيطار إلى شادي جميل

ورغم قسوة الموقف تجاه شادي جميل، يبدو أن وزارة الثقافة استغلت هذه الحادثة لتصحيح «لغط» سياسي وثقافي آخر لحق بحفلة الفنانة السورية ليندا بيطار الأخيرة التي أقيمت برعاية الوزارة والسفارة الفرنسية. إذ واجهت أمسية بيطار بدورها انتقادات لاذعة من جمهور السلطة الجديدة على اعتبار أنها شاركت سابقاً في أوبريت في دار الأوبرا حملت شعارات مؤيدة للنظام السابق. وجاء إلغاء حفلة شادي جميل بمثابة تصحيح غير مباشر وصرف للأنظار عن أزمة ليندا بيطار، لإثبات أن الوزارة تقف على مسافة واحدة لحماية فضاء الثورة العام.

تفتح حادثة إلغاء حفلة شادي جميل الباب أمام تساؤلات أعمق تخص الهوية السياسية والاجتماعية لسوريا المستقبل. كيف تتعامل السلطة الجديدة مع جمهور ومؤيدي النظام السابق؟ وكيف يُصنّفون: هل هم «فلول ومتورطون» يجب إقصاؤهم واجتثاثهم فنياً وثقافياً، أم هم «مواطنون» تجوز معهم التسوية؟

تكمن المفارقة في المعايير المزدوجة التي تثير جدلاً واسعاً؛ ففي الوقت الذي يُمنع فيه فنان طربي بحجم شادي جميل من الغناء بسبب موقف أو أغنية، تقود السلطات السورية الجديدة عمليات مصالحة وتسويات شملت شخصيات اقتصادية ورجال أعمال بارزين كانوا حتى الأمس القريب عصب النظام السابق المالي.

على بالي

أسعد أبو خليل

البُعد الإعلامي لنظريّة المؤامرة: على مدى سنة، تمّ وضْع معظم الإعلام (وبخاصّة المحطّات الثلاث) ضمن المشروع التطبيعي الإبراهيمي. الصحناوي دخل على الخط، مُموِّلاً لمحطّتَين من الثلاث (في البرامج التي تروِّج للتطبيع) ولمواقع تنبت باللّغات الثلاث. فجأة، كُسرَ المحظور وتسرّب التطبيع. ينتقون جواباً عن سؤال في استطلاع من أجل تهميش شبه إجماع في واحدة من الطوائف الثلاث، وفي نظام لا يعمل إلّا على أساس الطوائف. غيّرت أميركا نظام الحُكم في لبنان وعادت إلى زمن ما قبل الطائف. عاد رئيس الحكومة لدور الـ«كومبارس». كلّ الاتصالات التي جرت هذا الأسبوع كانت مع عون، الرئيس القوي بفعل الدعم الخارجي. حتى التمويل الغربي والخليجي لظهور مرشّحين للمجلس في الانتخابات الأخيرة على المحطّات كان من ضمن المؤامرة: هؤلاء كانوا الأنشط في التمهيد للتطبيع والتحضير له، وكانوا أوّل المهلّلين للتوقيع. عندما يطرح جورج صليبي سؤالاً على نائب لبناني، ويصرّ على طرحه، لأنّه ورده من الناطق باسم جيش العدوّ، الناطق الذي يُعلن تهديدات لمبانٍ وقرى وبلدات: تعلم أنّ ما يجري ليس عفويّاً. وداعمو المقاومة الذين ظهروا على المحطّات الثلاث شاركوا، عن قصد أو عن غير قصد (حبّاً بالظهور الذي لا يُقاوَم)، في المجهود الحربي للعدوّ الإسرائيلي. لعبة الإعلام جزء أساسي من المرحلة، والمرحلة المقبلة ستتطلّب حظْراً على التعبير على المواقع وبخاصّة أنّ الاتّفاق لمّح إلى ما تضمّنه 17 أيّار: مِن منْع التعبير عن العداء لإسرائيل. الإعلام المقابل فاشل بكلّ معنى الكلمة ولا يكترث لكسْب الآخر. هو متخصّص في مخاطبة الجمهور الحزبي فقط لا غير. «الحدث» السعوديّة كانت جزءاً من الحرب الإسرائيليّة والإمارات دخلت فجأة منذ 2023 على الإعلام اللّبناني من أجل مساندة الحرب الإسرائيليّة على لبنان بالطرائق شتّى. هي ابتاعت موقع نهاد المشنوق كما ابتاعت جريدة «النهار» و«الجديد». وعلى مدى يومَين، تطلّبت المؤامرة أن تعمد المحطّات الثلاث المشبوهة إلى «تسريب» (أي تُروِّج وتُفبرك) أخباراً عن مفاوضات صعبة وشاقّة بين الوفدَين في واشنطن وأنّ ساعات طوالاً مضت. تحضيرٌ لِما أتى. الوثيقة كانت محضّرة منذ أول الطريق.

المفكرة

الدمى تعود إلى «المونو»

■ تعود شخصيات «مسرح الدمى اللبناني – خيال» في عروضٍ أسبوعية خلال شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس)، على خشبة «مسرح المونو». يضم البرنامج ستة أعمال تجمع بين الحكاية والدمى والموسيقى والتفاعل مع الجمهور، وتتناول موضوعات الهوية، والبيئة، والذاكرة، وقيم المشاركة والتعاون، في إطار يزاوج بين الترفيه والتربية الفنية. يفتتح البرنامج في الخميس 9 تموز (يوليو) مع «شتّي يا دنيا صيصان»، الذي يروي حكاية صوص يخرج وحيداً من البيضة ليبدأ رحلة البحث عن أمّه.

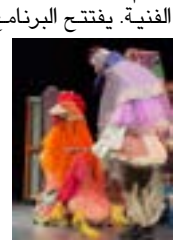

ويليه في الخميس 16 تموز عرض «كراكيب»، الذي يدعو الأطفال إلى إعادة التفكير في قيمة الأشياء وعدم هدرها. أما في الخميس 23 تموز، فيقدّم «شو صار بكفرمنخار؟» حكاية مدينة تختفي منها أنوف سكانها احتجاجاً على التلوث وتراكم النفايات، في معالجة ساخرة تشجّع الأطفال على حماية البيئة وتحمل المسؤولية الجماعية. ويُعرض في الخميس 30 تموز عمل «كلّه من الزيبق»، الذي يتابع قصة طفل مشاغب يتحول إلى بطل يساعد مجتمعه في مواجهة شخصية تسلب الناس ذاكرتهم. ويستأنف البرنامج في الخميس 6 آب (أغسطس) مع «ألف وردة ووردة»، وهي حكاية بذرة تحلم بأن تكبر سريعاً لتصبح وردة، قبل أن تكتشف معنى الزمن والنمو وتعاقب الأجيال. ويُختتم في الخميس 13 آب بعرض «بلا ما مرجان ينام»، الذي يروي قصة الأمير مرجان العاجز عن النوم، في رحلة خيالية تبحث عن الطمأنينة والراحة عبر عالم من الدمى والمغامرات.

عروض «مسرح الدمى اللبناني – خيال»: كل خميس من 9 تموز (يوليو) حتى 13 آب (أغسطس) – الساعة 5:30 عصراً - «مسرح المونو» (الجميزة). للاستعلام: 01/202422

نحو إطار شعبي لمواجهة التطبيع

■ في ظلّ تصاعد النقاش حول الاحتلال والتطبيع ومستقبل السيادة الوطنية، يُطلق عدد من الناشطين والشخصيات الوطنية مبادرة «الملتقى الوطني في الشمال» خلال لقاء يُعقد تحت عنوان «موقف شعبي في مواجهة الاحتلال والتطبيع»، اليوم الإثنين 29 حزيران (يونيو) في مركز المولوي الثقافي في طرابلس. يهدف اللقاء إلى إطلاق مساحة وطنية وشعبية جامعة تربط بين قضايا التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية، انطلاقاً من دور الناس والقوى المجتمعية في مواجهة الاحتلال والتطبيع وأشكال الهيمنة والتبعية. كما يهدف إلى المساهمة في بناء إطار وطني ديمقراطي يدعم السيادة الوطنية، ويحوّل المواقف السياسية إلى عمل شعبي منظّم ومستدام. يتضمن البرنامج عرضاً للمبادرة وورقة المبادئ والرؤية، إلى جانب كلمات ومداخلات لشخصيات وطنية واجتماعية وثقافية من مختلف المناطق اللبنانية، فضلاً عن مشاركة وفد أجنبي متضامن مع لبنان. ويُختتم اللقاء بنقاش مفتوح مع الحضور حول الملاحظات والتوصيات والخطوات العملية المقبلة.

إطلاق مبادرة «الملتقى الوطني في الشمال»: اليوم الإثنين 29 حزيران (يونيو) – الساعة 5:30 عصراً - «مركز المولوي الثقافي» (طرابلس). للاستعلام: 03/565619

«صاج»: اعترافات على النار

■ بعد أكثر من مئة عرض خلال عامين، يعود العمل المسرحي التجريبي «صاج» في عرض إضافي واحد، مساء اليوم، في «محترف أدهم الدمشقي» بالأشرفية. يجمع العرض الكاتب والمخرج أدهم الدمشقي ووالدته شكرية عزّام في لقاء مسرحي حميم، يمتزج فيه إعداد خبز الصاج وشرب المتة مع سرديات مستوحاة من حياتهما الشخصية. ومن خلال حوار يتقاطع مع الذاكرة العائلية، يتناول العمل موضوعات الموت والحرب والحب والفقد والجسد، محولاً تفاصيل الحياة اليومية إلى مادة مسرحية تجمع بين الاعتراف والأداء.

ولا يقتصر العرض على الخشبة، إذ يتشارك الجمهور جلسة متة خلال الأداء، قبل أن يُختتم بعشاء صاج، في تجربة تذيب الحدود بين المسرح والحياة اليومية.

«صاج»: اليوم – الساعة 8:30 مساءً - «محترف أدهم الدمشقي» (الأشرفية).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com